تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر

أ.د/ محمد فتحي عبد الغني
mfathy@eps.bsu.edu.eg
رئيس قسم الاقتصاد / كلية السياسة والاقتصاد
جامعة بني سويف

الملخص

التنمية المستدامة تركز على الروابط المتداخلة للنمو الاقتصادي وتجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاندماج والاستدامة البيئية، وهي نهج معياري لوضع الأهداف المشتركة لتحقيق رقي المجتمع والتطلع لحياة كريمة. إنها نظرية تحليلية وإطار معياري. وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) هي طريقة للنظر إلى العالم بأهداف جديدة وبداية عصر جديد. هذه الدراسة تهدف إلى تحديد دقيق لمفهوم التنمية المستدامة في الحقل الاقتصادي وتتبع أصل المصطلح ونشأته ورصد وتحري مراحل تطوره، كما أنها تهدف إلى دراسة الجوانب الأساسية والابعاد المؤثرة عليه، والدراسة تركز ايضاَ على نتائج التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي لمصر والجزائر والبرازيل والهند. واستخدمت الدراسة في العرض والتحليل المنهج الوصفي بجانب استخدام المنهج التاريخي والمنهج المقارن في بعض أجزائها.

الكلمات المفتاحية:
التنمية المستدامة – تطور مفهوم التنمية المستدامة – جوانب التنمية المستدام – أهداف التنمية المستدامة – استراتيجية ٢٠٣٠– مصر – الجزائر – البرازيل – الهند.

The Development of the Concept of Sustainable Development, its Dimensions, and Results in Egypt

Abstract

Sustainable development focuses on the interconnected linkages of economic growth and combines economic and social development, integration, and environmental sustainability. It's a normative approach to set common goals to achieve the welfare and raise the living standards. Sustainable development is an analytical theory and a normative framework and sustainable development goals (SDGs) are a way to look at the world with new goals and the beginning of a new era. This study aims to precisely define the concept of sustainable development in economic fields, track the concept origins as well as monitor and investigate the stages of its development. It also aims to study the basic aspects and dimensions that affect it. The study focuses on the results of sustainable development goals (SDGs) on international, regional, and national levels for Egypt, Algeria, Brazil, and India. this study uses the descriptive approach, in addition to the historical and comparative approach in some parts of the study.

Keywords:

Sustainable Development – Sustainable Development Concept – Aspects of Sustainable Development –Evolution of Sustainable Development Concept – Sustainable Development Goals - (SDGs) – Strategy 2030 - Egypt – Algeria - Brazil - India

قائمة المحتويات

الملخص ٤٠١

قائمة المحتويات ٤٠٣

مقدمة الدراسة ٤٠٤

١. تطور مفهوم وأهداف التنمية المستدامة ٤٠٧

١/ ١ مفهوم التنمية المستدامة ٤٠٧
١/ ٢ التنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي ٤١٠
١/ ٣ نشأة التنمية المستدامة وتطور أهدافها ٤١٢

٢. أبعاد التنمية المستدامة ٤٢٤

٢/ ١ الجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة ٤٢٤
٢/ ٢ البعد المؤسسي للتنمية المستدامة ٤٢٦
٢/ ٣ دور التغيير التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة ٤٢٩
٢/ ٤ البعد المعياري للتنمية المستدامة ٤٣٢
٢/ ٥ التنمية المستدامة كنظام متداخل ومعقد ٤٣٣
٢/ ٦ التضافر مقابل الفرصة البديلة في أهداف التنمية المستدامة ٤٣٥

٣. نتائج التنمية المستدامة على المستوى العالمي والاقليمي ٤٣٧

٣/ ١ على المستوى العالمي ٤٣٧
٣/ ٢ على المستوى الاقليمي ٤٤٠

٤. وضع مصر الراهن على طريق التنمية المستدامة ٤٤٦

٤/ ١ رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ٤٤٦
٤ / ٢ مقارنة نتائج مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٤٤٧

٥. النتائج والتوصيات ٤٥٩

قائمة المراجع ٤٦٣

مقدمة الدراسة

هناك العديد من التعريفات والاستخدامات المتنوعة لمفهوم التنمية المستدامة، تأتي من تخصصات مختلف بافتراضات مختلفة، فأفكار التنمية المستدامة لها تاريخ طويل في آداب التنمية لاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والافراط في استخدام المصطلح في المجالات المختلفة أدى إلى حدوث خلط وتداخل في المقصود به مما دفع العديد من المفكرين إلى وصف المصطلح بكونه: عبارة غامضة لكنها خلاقة، وأنه مفهوم جذاب وبديهي لكنه زلق (Mitchell & and Dorling, 2003)، أو أن: فكرة التنمية المستدامة محفوفة بالتناقضات (Redclift, 1993)، وأن: غموضها يمكّنها من تجاوز التوترات الكامنة في معناها (O'Riordan T. , 1995). أو أن: التنمية المستدامة عبارة مفرطة الاستخدام ومُساء فهمها (Mawhinney, 2002)، لكن في الوقت نفسه لا يمكن فصل التنمية المستدامة عن التطور الكامل للمجتمع (Barbier, 1987).

ومصطلح الاستدامة له جذور عريقة في الادبيات الاقتصادية ونشأ وانتشر استخدامه مع تطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وامتدت فكرة التنمية المستدامة في أعماق الفكر الاقتصادي بخاصة فيما يتعلق بمفهوم ندرة الموارد أو عدم تنميتها بما يتفق مع احتياجات البشر أو مراعاة الأجيال القادمة.

على جانب اخر تطور مفهوم التنمية المستدامة في العقدين السابقين تطوراً هائل، وأصبح الشغل الشاغل للاهتمامات والاهداف الأممية، والتي أطلق اخر شعار لاستراتيجية ٢٠٣٠ "لا أحد ورائنا".

وعلى الرغم من أنه يجري الآن تحقيق التنمية المستدامة في سياق عالمي ويزداد عولمة، إلا أنه مازال هناك تحديات ضخمة في عدة مناحي أهمها ما يتعلق بقضايا الفقر والجوع والنمو والصحة والتعليم والتوزيع العادل للموارد والتلوث والتغيرات المناخية في مناطق عدة حول العالم.

وقد انبثق عن مساعي الأمم المتحدة وجهودها اهتمام أغلب دول العالم بالتنمية المستدامة وتضمنتها في خططها المستقبلية، ووضعت أهدافها في صدارة الأهداف القومية كما حدث في مصر.

جاءت هذه الدراسة لإبراز المفهوم الدقيق للتنمية المستدامة وتتبع نشأته وتطوره والجوانب المختلفة له، والاهداف التي تبلورت وأصبحت ركيزة راسخة لتوجيه الأمم في وضع خططها القومية المستقبلية. كما ترصد هذه الدراسة أهم النتائج التي وصلت لها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وبنيت الدراسة على الفروض الآتية:

١. أن مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عريق له جذور تاريخية ولم ينشأ حديثا بل تطور وتبلور مفهومه حتى أصبحت له معنى محدد وواضح عليه اتفاق
٢. أن اهداف التنمية المستدامة تطورت لتصبح خطة طريق واضحة يبنى عليها عند وضح استراتيجيات تنمية الدول.
٣. أن مصر تسير بخطوات جيدة وتحقق نتائج هائلة في عدد من أهداف التنمية المستدامة، ولكن تواجه تحديات في عدد أخر من هذه الأهداف.

وتهدف الدراسة لتحديد مفهوم دقيق للتنمية، ورصد وتحري التطور التاريخي، للمصطلح وإبراز جوانبه الأساسية وابعاده الجوهرية، والوقوف على الأهداف التي سُعيَ من أجلها وتم الاتفاق عليها والعمل بها دولياً، والوقوف على الوضع الراهن لنتائج الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهم الاتجاهات في انجاز الأهداف على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي في مصر وبعض الدول.

تظهر أهمية الدراسة واضحة في إبراز أهمية التنمية المستدامة وأهدافها على كافة المستويات المحلية والدولية، وتقديم الأصول التاريخية لها والنتائج التي توصلت لها الأمم المتحدة والدول المختلفة، وعلى جانب أخر تضيف الدراسة مرجع هام في أدبيات التنمية المستدامة من المنظور الاقتصادي والتي هي حتى الآن نادرة للغاية باللغة العربية، وتكاد تقتصر على التقارير الصادرة من الهيئات الرسمية الدولية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بجانب المنهج التاريخي والمنهج المقارن، واعتمدت الدراسة على المراجع الأجنبية بصفة أساسية لندرة الكتابات باللغة العربية في هذا المجال، واستندت الدراسة إلى العديد من التقارير المختلفة التي تصدر عن الأمم المتحدة واجتماعاتها الدولية ومؤسساتها، بجانب التقارير الإقليمية وبخاصة التقارير الصادرة عن شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN). وقد ركزت الدراسة في تتبعها وتحليلها لنتائج تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على أخر التقارير لعام ٢٠١٩، واعتمدت على تحليل النتائج وعقد المقارنات على مستوى نفس العام، مستبعدة اجراء مقارنات على أساس سلاسل زمنية نظراً للتغيرات المتلاحقة سواء في تحديد الأهداف واوزانها النسبية أول بسبب أضافة مؤشرات جديدة بهدف تحسين قياس نفس الهدف أو بسبب ادخال تعديلات مستمرة على طرق الحساب وأساليب القياس.

وركزت الدراسة على تقديم عرض مركز ومختصر فيما يتعلق بنتائج إنجازات التنمية المستدامة على مستوى العالم أو على المستوى الإقليمي، في حين تم رصد وتحليل أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالوضع الراهن في مصر ومقارنتها ببلدان مشابه هي الجزائر والبرازيل والهند على مستوى الاجماليات والاهداف السبعة عشر، وأكثر تفصيلا على اساس المؤشرات بمقارنة شاملة مع والبرازيل.

تنقسم الدراسة إلى أربع فصول بالإضافة إلى النتائج والتوصيات وقائمة المراجع، تناول الفصل الأول تعريف مفهوم الاستدامة ومفهوم التنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي ونشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة على أساس تاريخي، وتناول الفصل الثاني أهم ابعاد التنمية المستدامة، فالإضافة إلى الجوانب الأساسية للتنمية الاستدامة تم معالجة دور التكنولوجيا وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك دور البعد المؤسسي، ثم القاء الضوء على التنمية المستدامة كنهج معياري وكنظام معقد وجانب تحقيق التضافر في مقابل الفرصة البديلة لأهداف التنمية المستدامة، أما الفصل الثالث فتناول تحليل نتاج المساعي والجهود التي تبذل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى العالمي والإقليمي، أما الفصل الرابع فركز على القاء الضوء على وضع مصر الراهن حيث تضمن استراتيجية مصر ٢٠٣٠ وعقد مقارنة بين مصر وبعض الدول التي تتشابه مع مصر في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١. تطور مفهوم وأهداف التنمية المستدامة

١/ ١ مفهوم التنمية المستدامة

تسبب الاستخدام المفرط لمصطلح "المستدامة" أو "الاستدامة" في المجالات المختلفة في المجالات العلمية إلى فقد أي شكل محدد له، مما ترتب عليه دعوة العديد من الكتاب إلى الحاجة إلى التركيز على تحديد المفاهيم، والوقوف على المعنى الدقيق لمصطلح التنمية الاستدامة (Viederman, 1994).

يرجع مصطلح "المستدامة" في اللغة اللاتينية القديمة إلى كلمة "sustenere"، والتي تعني "الحفاظ والاحتفاظ بالشيء وصيانة استخدامه للإبقاء عليه" (Dixon and Fallon, 1989; Redclift, 1993) وترجع أصول المصطلح إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عند استخدام الكلمة في الغابات الألمانية، حيث كان الأساس لاستخدام المصطلح من قبل الألمان هو المنظور الطويل الأجل نسبيًا في إدارة الغابات (Stenseth, 1992; Jacobs, 1995).

روبرت سولو عرف التنمية المستدامة بأنها عدم الاضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثه الأجيال. وتوسع في مفهوم الطاقة الإنتاجية فاعتبرها ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك، فتشمل إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لفائض القيمة، بالإضافة إلى أن مبدأ الاستهلاك الرشيد للموارد الاقتصادية الحالية والمستقبلية (Solow, 1991). مفهوم سولو (Robert Solow) للاستدامة يضمن بذلك المستوى المعيشي للأجيال المستقبلية كما هي متاحة للأجيال الحالية على الأقل وضمان الاستمرار (كولستاد، ٢٠٠٥).

وفي الأدب الاقتصادي استعمل العالم الأمريكي (D.H Meadows) مصطلح الاستدامة في كتابه "حدود التنمية" حيث بحث فيه الاستقرار البيئي والاقتصادي الذي يتصف بالاستدامة، وتناول أيضا المشكلة التي تنشأ بسبب الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية المحدودة للكرة الأرضية.

وجاء في كتاب لدونالد وورستر (Worster, 1993) أن فكرة "التنمية المستدامة" قد ظهرت لأول مرة في استراتيجية الحفاظ على البيئة العالمية (World Conservation Strategy) في عام ١٩٨٠؛ ثم في عام ١٩٨١ في كتاب براون "بناء مجتمع مستدام" (Building a Sustainable Society) (Brown, 1981)، ثم ظهرت في عام ١٩٨٤ في: (Gaia: An Atlas of Planet Management) (Myers, N. (ed.) , 1984) وتتابع بعد ذلك استخدامه بشكل مترد.

وتؤكد مثل هذه السياسة المثلى (النمو المستدام) في مسعاها بصورة اساسية على ضرورة الحفاظ على معدل مقبول للنمو في الدخل الحقيقي للفرد دون استنفاد مخزون الأصول الرأسمالية الوطنية أو مخزون الأصول البيئية الطبيعية (Turner, 1988).

وعلى جانب اخر يُرى تعريف التنمية المستدامة على أنه الحفاظ على الإنتاجية الصافية للكتلة الحيوية (توازن الكتلة الإيجابي لكل وحدة مساحة لكل وحدة زمن) على مدى عقود إلى قرون (Conway, 1987). والتعريف الكلاسيكي لمفهوم التنمية المستدامة يعد الأشهر والأكثر انتشارا واستخداما في المراجع الاقتصادية حتى الآن هو الذي نشره اعلان برونتلاند، "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" (WCED, 1987, p. 43). هناك تطور تدريجي في استخدام المصطلح ومعناه. ويجب أن نفرق بين ثلاثة أنواع متميزة من الاستخدام التي تعكس هذا التطور (Dixon and Fallon, 1989):

النوع الأول تُستخدم الاستدامة كمفهوم فيزيائي بحت لمورد واحد فردي. الفكرة هنا بسيطة للغاية: إذا تم تطبيقها على الغابة كمورد متجدد، فإن استغلال الغابة يكون مستدامًا إذا لم يأخذ المرء أشجارًا أكثر مما يتم تجديده في النمو. بهذه الطريقة، يتم استغلال المورد دون استنفاذه.

النوع الثاني تُستخدم الاستدامة كمفهوم مادي لمجموعة من الموارد أو النظام البيئي. الفكرة هنا هي نفسها، ولكن من الصعب على الفور تحديد آثار الاستغلال بسبب التعقيد والتفاعل بين الأجزاء المختلفة من النظام البيئي. إن استغلال الغابات، على

سبيل المثال، سيؤثر ويغير تكوين أنواع الحيوانات والنباتات. على الرغم من أن عملية قطع الأشجار يمكن أن تكون مستدامة عندما يتم اعتبار الغابة كمورد فردي، إلا أنها ليست بالضرورة كذلك بالنسبة للنظام البيئي الأصلي.

من هذا المنظور، ستكون هناك عواقب مختلفة تعتمد على ما إذا كنا نعتبر الغابة كمورد فردي أو كنظام إيكولوجي واحد. وهنا يطرح السؤال حول ما يجب الحفاظ عليه بالفعل. هل هو النظام البيئي الأصلي؟ أم أنها الموارد أم الموارد التي يختار المرء استغلالها؟

قد يتم تطبيق طريقة الاستخدام هذه على الموارد المتجددة، ولكن من الصعب تطبيقها على الموارد غير المتجددة. سيؤدي كل استخدام للموارد غير المتجددة إما إلى تقليل المخزون منه، أو سيؤدي إلى استنفادها خلال وقت مناسب. على سبيل المثال، يعتبر الاستخدام المستدام للنفط على افتراض أنه "قابل للمحافظة عليه"، لا معنى له في هذا السياق حيث لا يمكن الحفاظ على الاستخدام المستمر لمورد غير متجدد.

النوع الثالث من الاستخدام، يشمل مفهوم اجتماعيا أوسع، حيث تُستخدم الاستدامة كمفهوم اجتماعي مادي اقتصادي يتعلق بمستوى الرفاهية الاجتماعية والرفاهية الفردية الذي يجب الحفاظ عليه وتطويره.

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة جاءت لسد الفجوة بين التنمية الاقتصادية والبيئة. فالأصل جاء مصطلح الاستدامة من الغابات ومصايد الأسماك والمياه الجوفية، والتي تعاملت مع حدود مثل "الحد الأقصى للقطع المستدام" و "الحد الأقصى للغلة المستدامة" و "الحد الأقصى لمعدل الضخ المستدام". ومن هذا المنطلق تفسر التنمية المستدامة على سبيل المثال: كم عدد الأشجار التي يمكننا قطعها وما زال نفس رصيد الغابات؟ كم عدد الأسماك التي يمكن أن نأخذها وما زال رصيد الأسماك في نهاية نفس الفترة الزمنية؟ ما مقدار المياه الجوفية التي يمكن أن نضخها وما زالت لدينا طبقة مياه جوفية قابلة للحياة في نهاية فترة الضخ؟

لكن حتى عندما تتم مراعاة هذه "الحدود القصوى، فإن النظام البيئي نفسه ليس بالضرورة أن يكون مستدامًا، حيث إنها ليست سوى مكونات النظام البيئي الشامل. بالإضافة إلى أن غالبًا ما يمكن تحقيق الاستدامة على المدى القصير، ولكن ليس بالضرورة على المدى الطويل. ومن ثم تكمن المشكلة في أننا نواجه صعوبات في تحديد التنمية المستدامة بدقة أو حتى تحديدها عمليًا. وتكرس الجهود لمحاولة تطبيق مفهوم جامع مانع لكافة جوانب التنمية المستدامة.

١/ ٢ التنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي

في مقال لتوماس مالتس (Thomas Malthus) في عام ١٧٩٨، كتب عن مبدأ السكان، والذي تم تنقيحه في عام ١٨٠٣ حيث تناول المشكلة السكانية واثارها الماضية والحالية على السعادة البشرية؛ مع التحقيق فيما يتعلق بإزالة أو تخفيف أسباب الكوارث التي تحدث. حيث أعتقد أن السكان يتم السيطرة عليهم من خلال "البؤس والرذيلة والتقييد الأخلاقي". وأكد مالتس أن "... السكان، عندما إذا ما تُركوا يزدادون بنسبة هندسية، بينما حد الاعاشة للإنسان ينمو بنسبة حسابية."

واج فكر مالتس واتباعه انتقاداً حادا على مر الزمان وما زال يستمر حتى الآن، حيث يعيش الآن أكثر من ٧.٥ مليار شخص أي ٩ اضعاف عدد السكان عن عام ١٧٥٠، والذي كان يقدر بـ ٨٠٠ مليون شخص في بداية الثورة الصناعية، ويزداد عدد السكان بمقدار ٧٥ مليون شخص سنوياً، ومتوقع أن يصل عدد سكان الكوكب إلى ٨.٥ مليار شخص بحلول ٢٠٣٠ ومازال هناك القدرة على اطعام هذه الزيادة المتنامية من السكان (Sustainable Development Solutions Network, 2013).

وفي عام ١٩٧٣ نشر نادي روما تجديدا لفكر مالتس (Malthusianism) في كتاب "حدود النمو" للمؤلف دونيلا ماديوز واخرون، توقعات للنمو والتي لم تتحقق أغلبها خلال (الفترة من ١٩٧٣ إلى عام ٢٠٠٣) أي خلال الثلاثين عام هي فترة التوقع (Meadows & etal, 1972).

وخلال نفس الفترة ظهر لنا رائد اخر لفكر المالتسيون هو لستر براون (Lester Brown) حيث نشر على مر السنين صيحات تتوقع بالغم والبؤس والمصير الكئيب القادم، وعلى الرغم من عدم تحقق توقعاته إلا أن تنبؤاته لها على أساس الاتجاه تعد مقبولة.

وقد أنشأ براون، وهو خبير في إنتاج المحاصيل، معهد المراقبة العالمية في عام ١٩٧٤، والذي قدم ملخصات تحظى بتقدير كبير للاستخدام العالمي للموارد الطبيعية والبيئة، والت كانت مصحوبة عادة بتحذيرات بالانهيار الوشيك، تُعد سلسلة براون السنوية العالمية وورقات العمل المرتبطة بها خطوات مهمة في تطوير مفاهيم الاستدامة (Brown, 1981).

وعلى الرغم من الانتقادات والأخطاء العديدة التي وقعت فيها أفكار المالتسيون، إلا أنهم قدموا تذكيرًا مفيدًا للمجتمع والحكومات بأن استمرار الاستهلاك المفرط يمكن أن يتسبب لنا في مشاكل ضخمة أما عاجلاً أم آجلاً.

بالإضافة إلى الأدلة القائمة الدامغة على أنه لم يكن لدينا بالفعل نفاذ للموارد كما تنبأت فرضية مالتس واتباعه، نشأت مدرسة فكرية يشار إليها باسم الوفرة، حيث ترفض هذه الفرضية وترى بدلاً من ذلك أن مع الاعداد المتزايدة من البشر يتمتعون بمزايا ومنافع أكبر على الكوكب.

على عكس منطق فكر المالتسيون، فهم يرون أن "الضرورة هي أم الاختراع، حيث أن الزيادة في الضغط السكاني تعمل دائما كحافز لتطوير تكنولوجيا جديدة وإنتاج المزيد من الغذاء، وخلاصة فرضية هذه المدرسة أن النمو السكاني يؤدي بطبيعة الحال إلى التنمية، وعندها ستنخفض الضغوط السكانية (Boserup, 1981). كذلك اختلف جوليان سيمون (Julian Simon) مع المالتسيون إذ أنه يرى أن مستقبل الكوكب يتوقف على براعة الانسان وقدرته على التجديد والابتكار وليست على القضايا الاعتيادية مثل استهلاك الغذاء والطاقة (Simon, 19981). وأيضا ويلفريد بيكرمان (Wilfred Beckerman) يرى أن مستقبل الكوكب ليس محدودًا بالموارد، ولكنه

محدود بسبب عدم قدرة البشر على إصلاح المؤسسات الاقتصادية (Beckerman, 2003).

ومنذ عام ١٨٤٨، يرى كارل ماركس أن إمكانات الاستهلاك آخذة في الاتساع، وأن ذلك على أساس سعي مؤسسة الرأسماليين في الترويج للعولمة (Khan, 1976).

هناك سلسلة من الكتب الهامة التي ظهرت لتعزز وجهات نظر أكثر دقة حول الجدل الخاص بعدم كفاية الموارد المصاحبة للزيادة السكانية ووفرتها (Malthus / Cornucopian). على سبيل المثال لا الحصر كتابات كل من لمبورج (Lomborg) و ديموند (Diamond) التي تحاول تفسير واقع العالم وحالات الانهيار، فكلاهما يوضحان كيف يكون الاختيار للمجتمعات بين الفشل أو النجاح على حد سواء بطريقتهم الخاصة حيث تبحث بعناية في النظم البيئية من منظور تاريخي وتستخلص نتائج مختلطة، ففي بعض الحالات تكون العواقب وخيمة بالنسبة للمجتمعات التي تسيء التصرف في استراتيجيات البقاء البيئية، بينما يكون التكيف في حالات أخرى، كما يرى كلاهما القدرة على التكيف الاجتماعي والسياسي على أنها الفرق الرئيسي بين الكارثة والبقاء (Lomborg, 2001; Diamond, 2005).

على الرغم من مرور أكثر من جيل منذ عودة ظهور أفكار مالتس، لكن لا يزال لا يوجد إجماع في اراء العلماء، ولا توافق في الاجابة على التساؤلات الخاصة بتحديد كيف يحدث ضعف للنظم البيئية في العالم أو إمكانية التطوير المستمر من اجل نمو السكان.

١/ ٣ نشأة التنمية المستدامة وتطور أهدافها

(١) أصل المصطلح

يعود مصطلح مستدام (sustainable) إلى زمن بعيد حيث ترجع أصول المصطلح إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فمديرو مصائد الأسماك على سبيل المثال، استخدموا هذا المصطلح منذ فترة طويلة مثل مفهوم "أقصى غلة مستدامة" (maximum sustainable yield) للإشارة إلى الحد الأقصى الممكن لصيد

الأسماك كل عام بما يحقق استمرار نفس صيد عدد الأسماك في السنة ومن ثم استقرار الغلة. كما استخدمت الكلمة في الغابات الألمانية كالأساس لمنظور طويل الأجل نسبيًا لإدارة الغابات (Stenseth, 1992; Jacobs, 1995).

إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في تنمية الدول المتخلفة، حيث كان الاهتمام مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة للوصول إلى مستوى الدول الصناعية. ومع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي، ففي الفترة من ١٩٥٠-١٩٦٠ كانت تعتبر عملية التنمية سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي المتتابعة التي يجب ان تمر عليها كل الدول، ومن ثم كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل والأساس هو في المزيج من كمية الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية لتمكين دول العالم الثالث من السير في طريق النمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. ووفقاً للأحداث التاريخية اصبحت التنمية الاقتصادية مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع (Todaro & Stephen C. Smith, Economic Development, 2006).

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية – إعلان ستوكهولم ١٩٧٢

مع مطلع السبعينيات، شهد مفهوم التنمية تطور كبير، فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية من أهمها ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة وأصبح من أهم هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية.

ففي عام ١٩٧٢ لأول مرة يطرح هذا المصطلح على الساحة الدولية، ففي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم، تم طرح التحديات التي تواجه الحفاظ على الاستدامة من خلال سياق مصطلح النمو والتنمية الاقتصادية، حيث جاء في كتاب (Limits to Growth) والذي نشره نادي روما أن استمرار النمو الاقتصادي

في الأنماط الاقتصادية السائدة سيصطدم بالموارد المحدودة للأرض، مما يؤدي إلى تجاوز مستقبلي وانهيار (الامم المتحدة، ١٩٧٢).

بعدما تم وضع تحديات التنمية المستدامة على المسرح العالمي عام ١٩٧٢، بنفس الطريقة بعد ثماني سنوات تم اعادته في تقرير قوي بعنوان استراتيجية الحفاظ على العالم: الحفاظ على الموارد الحية من أجل التنمية المستدامة ١٩٨٠. حيث جاء في مقدمته إلى أن البشر، في سعيهم إلى التنمية الاقتصادية والتمتع بثروات الطبيعة، يجب أن يتفهموا حقيقة ضرورة الحد من استخدام الموارد والقدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية، ويجب أن يأخذوا في الاعتبار احتياجات أجيال المستقبل (International Union for Conservation of Nature, 1980). وكان الغرض من المنشور هو المساعدة في دفع عجلة تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على الموارد الحية حيث تم اعتماد هذه العبارة ونشرها في تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية.

تقرير برونتلاند 1987 (Brundtland Report)

في عام ١٩٨٤، أقامت الأمم المتحدة مجموعة منفصلة مكونة من ٢٢ متخصص تم اختيارهم من الدول الأعضاء من الدول النامية والدول المتقدم معا، بهدف تحديد الاستراتيجيات البيئية طويلة المدى للمجتمع الدولي. وفي عام ١٩٨٧، أطلق المؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية تقريرًا عاما، يعتبر الأشهر في حقل التنمية المستدامة – بعنوان مستقبلنا المشترك (Our Common Future) والذي أطلق عليه "تقرير برونتلاند (Brundtland Report)، بسبب تولى رئاسته رئيس وزراء النرويج آنذاك جرو هارلم برونتلاند (Harlem Brundtland). وقد استخدم التقرير مصطلح "التنمية المستدامة" على نطاق واسع وعرف مفهومه على أنه "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (World Commission on Environment and Development, 1987)، من هنا وضع التقرير التنمية المستدامة بقوة في الساحة السياسية للفكر الإنمائي الدولي. ونظراً

للأهمية القصوى للتقرير فقد تمت ترجمته إلى أكثر من ٢٤ لغة (Finger, 1994). ولا يزال تعريف التقرير لمصطلح التنمية المستدامة هو الأشهر والأكثر استخدامًا حتى الآن.

(٣) مؤتمر قمة الأرض في ريو ١٩٩٢

وفي عام ١٩٩٢، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قمة الأرض، في ريو دي جانيرو، البرازيل (Rio de Janeiro) فيما عرف فيما بعد بمؤتمر ريو (Rio Conference)، وحتى ذلك الوقت أعتبر أكبر مؤتمر دولي على الإطلاق، حيث تم تمثيل أكثر من ١٧٠ دولة و٢٥٠٠ منظمة غير حكومية أخرى و٨٠٠٠ صحفي معتمد (Adams, 2001; O'Riordan, 2000). وكان الهدف الرئيسي هو تحديد مبادئ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في المستقبل. وقد اعتُبر أن التحدي يتطلب إجماعًا على أعلى مستوى، لذلك اجتمع رؤساء الدول لأول مرة للنظر في البيئة. وايضاَ كان أحد المبادئ الرئيسية لإعلان ريو هو أن "التنمية اليوم يجب ألا تهدد احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة" وبذلك تم تبني مفهوم التنمية المستدامة "بين الأجيال" على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك انتشر مصطلح "التنمية المستدامة" وتتجاوز حدود المنظمات البيئية العالمية (Adams, Green Development, 1990).

ولقد أدى الاهتمام الإعلامي الكبير بالاضطرابات البيئية الخطيرة المحيطة بحرائق الغابات في إندونيسيا، والفيضانات في الأميركتين والصين وبنغلاديش، والأعاصير في جنوب شرق آسيا، إلى طرح أسئلة حول الحفاظ والصيانة وأفكار الاستدامة خاصة في دول العالم المتقدم.

وفي مجالي التنمية والبيئة، ظهر إجماع واضح على أن التنمية المستدامة هي نقطة تجمع مهمة للبحث والعمل وهدف سياسي مرغوب ينبغي السعي إليه. ومع ذلك، كان من الواضح خلال عقد التسعينات أن هناك جدل كبير وخلاف بشأن معنى وممارسة التنمية المستدامة.

مؤتمر ريو، حمل وثيقة جدول أعمال ضخمة الكثير من السلطة السياسية والقوة الأخلاقية للقرن الواحد والعشرين. فلابد من الإشارة إلى ظهور اختلافات مهمة فعلى سبيل المثال ظهرت خلافات بين المخاوف البيئية بين البلدان الغنية والفقيرة، وبين أولئك الذين يرغبون في استغلال الموارد وأولئك الذين يرغبون في الحفاظ عليها، وبين احتياجات التنمية للأجيال الحالية واحتياجات الأجيال القادمة في المستقبل. (Mather & Chapman, 1995). فهناك من طور تعريف مصطلح "التنمية المستدامة" بعد ذلك مرات عديدة واستخدمه لتغطية العديد من جوانب المجتمع كالعلاقات البيئية التي أصبحت الآن "شكوك حول ما إذا كان يمكن الاتفاق على أي شيء جيد منها (Malena, 2000). وهناك من اعتبر التنمية المستدامة عبارة عن فكرة "تحدث فرقًا واختلافات على وجه التحديد لأنها محل خلاف، وتتطلب النقاش والتوافق ولأنها تتحدى كل من الباحثين وصانعي السياسات (McNeill, 2000).

ومع مرور الوقت، تطور مفهوم التنمية المستدامة بشكل أكثر فاعلية، مع التركيز بشكل أقل على الاحتياجات بين الأجيال وتركيز أكثر على النهج الشمولي الذي يربط بين التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وأصبح من المفهوم أن التحدي العالمي للاستدامة يكمن في الترابط المعقد للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية (Potter, Binns, Elliott,, & Smith, 2004).

(٤) الأهداف الانمائية للألفية (Millennium Development Goals, MDGs)

وفي مطلع الألفة الثانية وبالتحديد في ٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، حضر قادة دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة وعددهم ١٩٢ دولة ومشاركة أكثر من ٢٣ منظمة دولية واتفقوا على ما أطلق عليه الأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals, MDGs)، حيث تم اعتماد القرار بهذه الأهداف والتوقيع عليها، حيث بموجبها يلتزم دول العالم في مكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية

والتمييز ضد المرأة والاستدامة البيئية واقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وتقرر أن يتم تحقيق هذه الأهداف خلال الخمس عشر عاما القادمة، بهدف تحفيز التنمية بوجه عام، وذلك من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبخاصة في دول العالم الأكثر فقرا. وتتألف الأهداف الإنمائية للألفية من ثمانية أهداف و ٢١ غاية و ٦٠ مؤشرا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. وشملت المرامي الثمانية التنموية الثمانية للألفية هي (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣):

١. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
٢. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
٣. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
٤. تخفيض معدل وفيات الأطفال.
٥. تحسين صحة الأمهات.
٦. مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض.
٧. كفالة الاستدامة البيئية.
٨. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

(٥) القمة العالمية للتنمية المستدامة (**WSSD**) جوهانسبرغ ٢٠٠٢.

وفي عام ٢٠٠٢، اجتمع ١٠٤ رؤساء دول مرة أخرى في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، لحضور القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD)، حيث ناقشت خطة تنفيذية عن "تكامل العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، باعتبارها ركائز مترابطة (World Summit on Sustainable Development, 2002). ثم برز فهم جديد للربط بين الموارد البيئية والنزاعات والتهديدات البيئة للعولمة وكذلك الفرص، بالإضافة إلى ذلك تم إشراك مجموعة أكثر تنوعًا من مجموعات المصالح في الأنشطة في جوهانسبرغ أكثر من مجموعة ريو، وكان هناك العديد من المنظمات غير الحكومية من العالم النامي التي تمثل قضايا

حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساءلة التجارية، على سبيل المثال. اقترحت هذه الأنشطة طرقًا جديدة لمعالجة التنمية المستدامة على المستوى العالمي وفهم أكثر للامركزية لمصدر التغيير (Bigg, 2004).

بعدها بات مفهوم العدالة بين الأجيال ليصبح مفهوم ثانوي حيث انتشر التأكيد على التنمية الشاملة التي تشمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٢ (ريو + ٢٠)

وقد تم التأكيد مرة أخرى على هذه الرؤية المكونة من ثلاثة أجزاء للتنمية المستدامة في الذكرى العشرين لقمة ريو (Rio) حيث عقدت قمة في عام ٢٠١٢ باسم ريو+ (Rio+20) تحت شعار المستقبل الذي نريده (The Future We Want)، حيث تم وضع أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعادل، وخلق فرص أكبر للجميع ، والحد من التفاوتات ، ورفع مستويات المعيشة الأساسية ؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج ؛ وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم في جملة أمور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية مع تسهيل حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها واستعادتها ومرونتها في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة (United Nations General Assembly, 66th Session. 2012, para. 4). وفي نفس الوثيقة الختامية لمؤتمر المستقبل الذي نريده طُلب ضرورة أن تستند أهداف التنمية المستدامة إلى أن تعالج وتدمج بطريقة متوازنة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وروابطها المشتركة، وتؤكد أيضًا على أن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تكون ذات منحى عملي، وموجزة وسهلة التواصل، ومحدودة العدد وطموحة، وعالمية بطبيعتها وقابلة للتطبيق عالميًا على جميع البلدان، مع مراعاة الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات الوطنية والأولويات، وينبغي للحكومات أن تقود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمشاركة نشطة من جميع أصحاب المصالح المعنيين

United Nations General Assembly, 66th Session. 2012, pp. para.) .(7-246

(٧) أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (**Sustainable Development Goals, (SDGs)**

وبعد مرور حوالي ١٥ عاما على الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية، والتي وفرت إطارا هاما للتنمية المستدامة، وأحُرز من خلالها تقدم كبير في عدد من جوانبها، على الرغم من أن وتيرة التقدم كانت متفاوتة ولا سيما في أفريقيا والدول الأقل نمو والبلدان النامية، وبُعد بعض تلك الأهداف بعيدا عن المسار الصحيح. كانت الرغبة في استكمال ما تحقق من أهداف الإنمائية للألفية، من خلال تزويد الدول الأقل نموا والدول التي تواجه أوضاعا خاصة بمزيد من المساعدات، بخاصة تلك التي تركز على أمور محددة وتتخذ الأهداف الإنمائية للألفية منطلقا لها، وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا، من هذا المنطلق وفي نقلة نوعية أعلن بان كي مون الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن "تعتبر سنة ٢٠١٥ سنة مفصلية. ففيها سننهي الأهداف الإنمائية للألفية، وفيها نعمل على صياغة رؤية شجاعة للتنمية المستدامة، وهي رؤية تشمل مجموعة من أهداف التنمية المستدامة". وفي يونيو عام ٢٠١٥ عُقد أول اجتماع لفريق الخبراء المشترك في الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs)، لتبدأ عملها في تطوير مقترح لإطار عالمي لأهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان من مهامها اتخاذ القرارات بشأن كيف ستقوم بعملها؟ وذلك بناءً على متطلبات سير العمل للحكومات لما بعد عام ٢٠١٥، والتوجيهات التي تلقتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة (UNSC)، والعمل الذي تم بالفعل (SDG Knowledge hub, 2015).

وفي احتفال منظمة الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها، انطلقت خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تحت عنوان "**تحويل عالمنا**" (**Transforming our World**) لتقدم الأهداف العالمية الجديدة للتنمية المستدامة، ففي الفترة من ٢٥ إلى

٢٧ سبتمبر ٢٠١٥، بمدينة نيويورك اجتمع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، لاعتماد أول خطة للتنمية المستدامة لكوكب الأرض، وبدعم قوي غير مسبوق من كل دول العالم، مكتسبة قوة دفع من النجاح الذي تحقق في تنفيذ خطة الالفية الإنمائية خلال الخمس عشر سنة الماضية، حيث تهدف إلى استكمال طريق التحفيز نحو التنمية المستدامة (بعد خطة الألفية الإنمائية) لخمسة عشر عام أخرى تالية بإعلان أهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠. حيث تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار وإلى تعزيز السلام العالمي والقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، حيث أُعتبر أكبر تحدي يواجه العالم والشرط الرئيسي والأهم لتحقيق التنمية. والجدير بالذكر أن هذه الخطة أولت عناية فائقة بأهمية الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وتكاملها لضمان تحقيق الغرض منها وهو تحسن حياة الجميع وتحول العالم إلى الأفضل. كما تناولت الخطة الأبعاد الجوهرية التي انشأت من أجلها والتي يمكن ايجازها في (United Nations, 2015):

الناس: من خلال القضاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أنه يمكن لجميع البشر تفعيل طاقتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي.

الكوكب من خلال حماية كوكب الأرض من التدهور بطرق تكفل الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد كوكب الأرض الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن حماية تغير المناخ، حتى يمكن دعم احتياجات الأجيال الحالية والقادمة.

الازدهار من خلال ضرورة أن يتمتع جميع الناس على الكوكب بحياة يعمها الرخاء تلبي طموحاتهم وتكفل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة.

السلام من خلال تشجيع قيام مجتمعات يعمها السلام والعدل تتسع لجميع البشر، وتكوين مجتمعات تخلو من الخوف والفزع ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة.

الشراكة من خلال حشد الوسائل الضرورية لتنفيذ الخطة وأهمها تنشيط التجارة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز روح التضامن الدولي، مع التركيز على احتياجات المناطق الاكثر فقرا وضعفا، وبمشاركة الجميع.

خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي انطلقت تحت شعار تحويل عالمنا (Transforming our world) خطة فريدة من حيث النطاق والأهمية. حيث تبثق أهدافها من الأهداف الأساسية لأنشاء الأمم المتحدة. وقد حظيت بقبول جميع الدول وتسري على الجميع، وتراعي الاختلافات والقدرات المتفاوتة بين الدول ومستويات تنميتها، وفي نفس الوقت تحترم السياسات والأولويات الوطنية، وقد شملت جميع دول العالم، الدول المتقدمة والدول الناشئة والدول النامية على حد سواء. كما انها متكاملة وغير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي (United Nations, 2015). وتبرهن أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها ١٧ هدفا، ١٦٩ غاية على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها. فالمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هذه الأهداف والغايات هي نتاج مشاورات عامة واتصالات مكثفة أجريت على مدى أكثر من سنتين في شتى أنحاء العالم مع المجتمع المدني والجهات الأخرى المصاحبة، وقد أولي فيها اهتمام خاص لأصوات أفقر الفئات وأضعفها. وشملت الأهداف العامة على (الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠١٥):

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
٢. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
٤. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
٦. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها إدارة مستدامة.
٧. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
٨. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
٩. إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
١٠. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
١٢. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
١٣. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
١٤. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
١٥. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

١٦. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٧. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

والجدير بالذكر أن الأهداف والغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة، تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويعتزم العمل بها حتى عام ٢٠٣٠. كما انها تؤكد على نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والتي أرست أساسا متينا للتنمية المستدامة وأسهمت في تشكيل هذه الخطة الجديدة. وهي تشمل إعلان ريو ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. (الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠١٥)

حقيقة الامر أن نطاق أهداف التنمية المستدامة يتجاوز بكثير نطاق الأهداف الإنمائية للألفية، فإلى جانب الأولويات الإنمائية القائمة على القضاء على الفقر والاهتمام بالصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية، يحدد هذا الإطار مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو يعد أيضا بإرساء مجتمعات أكثر سلاما قادرة على احتواء جميع شعوب الأرض، وفي غاية الأهمية أيضا أنه يحدد وسائل تنفيذ ذلك. وترتبط الأهداف والغايات الجديدة بروابط عميقة فيما بينها وتشترك في عناصر عديدة، مما يعكس النهج المتكامل. حيث يبدأ سريان الأهداف والغايات الجديدة في ١ يناير ٢٠١٦.

٢. أبعاد التنمية المستدامة

في هذا الفصل نتناول جوانب التنمية المستدامة والبعد المؤسسي وتأثير التكنولوجيا، ثم مفهوم التنمية المستدامة كنهج معياري وكنظام معقد ثم نوضح كيف يمكن لأهداف التنمية المستدامة أن تتكامل وتتضافر لتحقيق الأهداف الإنمائية المنشودة ولا تتعارض، على سبيل المثال كيف يمكن ان تساهم في تحقيق الكفاءة والانصاف في آن واحد.

٢/ ١ الجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة

انتشر لدراسة التنمية المستدامة مداخل وجوانب متعددة لكن الأدبيات المختلفة في حقل الاقتصاد تصب جميعها في أن مفهوم التنمية المستدامة يخرج إطاره المعياري من ثلاث ابعاد أساسية هي التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية.

وقبل تناول هذه الابعاد نؤكد أنها تتلاقى وتتشابك معا في مجالات متعددة. أما الجوانب الاخرى المشتقة فاشهرها الجانب المؤسسي والجانب التكنولوجي والجانب الإداري وجانب التنمية البشرية، وهذه الجوانب ايضاً يخرج منها جوانب فروع أخرى (الكبيسي وآخرون، ٢٠١٩).

البعد الأول يركز على الجانب الاقتصادي والذي يعتبر أكثر عمقاً لتفسير مفهوم التنمية المستدامة حيث يركّز على الاستخدام الامثل للموارد للحصول على الحد الأقصى من المنافع في ظل الحفاظ على تنوع الموارد واستخدامها ولا يؤدي إلى تقليل الدّخل الحقيقيّ في المستقبل. وفي هذا الصدد تهتم الدول المتقدمة بخفض استهلاكها في مستويات الطاقة والموارد، بينما الدول النامية تسعى إلى التوظيف الأمثل للموارد بهدف رفع مستوى معيشة المواطن ومحاصرة الفقر، وبعبارة أخرى ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل بحيث لا يقل عن دخل الفرد في الجيل الحالي. وخلال فترة التسعينات زاد الاتجاه لإدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد في الاعتبار وبذلك تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة والتي لا تمنع الاستغلال الكثيف للموارد الاقتصادية مثل المياه أو النفط أو الغابات، ولكنها ترفض الاستغلال

الجائر لهذه الموارد بحيث تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد القابلة للنضوب أو الغير متجددة، وبرز مفهوم التنمية الاقتصادية البحتة الذي لا يأخذ في الاعتبار البعد البيئي ويعتبر محل انتقاد من جميع الأوساط والمؤسسات الاقتصادية العالمية؛ لدرجة أن اطلق عليه البعض "التنمية السوداء" (الحربي، ٢٠١٩). أبعد من ذلك شمل البعد الاقتصادي بجانب البعد البيئي الجانب والاجتماعي. حيث اعتمد في عام ٢٠٠٢ في قمة الأرض في جوهانسبرج أن تكون الاستدامة الاقتصادية في مجالات الحاجات الإنسانية الأساسية، مثل المياه والغذاء والصحة والتعليم والمأوى والطاقة بجانب الدخل (الطاهر، ٢٠١٠).

أما البعد الثاني هو البعد الاجتماعي فيركز على الانسان وعلاقته المتبادلة وعدم التمييز وتحسين مستوى المعيشة من خلال التعليم والصحة والمساوة واتاحة فرص الحرية والمشاركة السياسية وفي كل الأحوال تهتم بالقطاع الحكومي والمجتمع المدني (الجهني، ٢٠١٥). والاستدامة من المنظور الاجتماعي تعني التركيز بشكل أساسي على توفير فرص الحصول على العمل اللائق، والخدمات العامة، وكيفية تحقيق النمو، الذي يأخذ بعين الاعتبار قضايا الصحة والقضاء على الأوبئة والامراض ومستويات التعليم والتدريب والعدالة الاجتماعية، وتشمل التنمية الاجتماعية ايضاً قضايا الفقر بأنواعه والقضاء على الجوع، وقضايا المأوى ونوعية الحياة، والأمن الاجتماعي والنمو السكاني واعداد الوفيات وبخاصة في المراحل المبكرة من العمر.

البعد الثالث يركز على الجانب البيئي والذي ينظر إلى التنمية المستدامة على اساس استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، بأسلوب لا يؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدرتها بالنسبة للأجيال القادمة، والمحافظة على رصيد ثابت لا يتناقص من الموارد الطبيعيّة.

أسس العالم الألماني أرنست هيجل **(Ernst Haeckel)** علم الإيكولوجيا (Ecology) عام ١٨٦٦ م، وقد جاءت التسمية بعد دمج كلمتين يونانيتين هما (Oikes) ومعناها مسكن، وكلمة (Logos) ومعناها علم. وبهذا ترجمت للعربية بعلم

البيئة لتدل على العلم الذي يعنى بدراسة الكائنات الحية وتغذيتها وطرق معيشتها ووجودها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب ودراسة علاقتها بالوسط الذي تعيش فيه ودراسة العوامل كالمناخ والحرارة، والرطوبة والإشعاعات، والغازات والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء (Haeckel, 1866). وهناك فرق بين علم البيئة (Ecology) والنظام البيئي (Ecosystem) والذي هو عبارة عن تفاعل عناصر البيئة (الهواء والمياه والتربة) وفق نظام يحافظ على التوازن يمثل وحدة بيئية متكاملة يتكون من كائنات حية وغير حية في محيط معين تتفاعل مع بعضها البعض وفق نظام متوازن ودقيق للغاية، وفي حركة دائبة منتظمة تستمر في أداء وظائفها في الإبقاء على الحياة وعدم الاختلال (الرفاعي، ٢٠٠٩؛ المومني وعمر، ٢٠١٣). وفي مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ تم تقسيم البيئة إلى طبيعية وبيولوجية واجتماعية، فالبيئة الطبيعية تتكون من نظم رئيسة مرتبطة بشكل وثيق وهي: الغلاف الجوي واليابسة والمحيط المائي.

وهناك تداخل واضح بين مشكلات البيئة والتنمية ومن ثم ظهر مصطلح التنمية المستدامة. فعلى الصعيد البيئي تصبح التنمية مستدامة عند الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، مما يضاعف المساحة الخضراء. ومن هذا المنطلق تكون الاستدامة عدم الإساءة إلى موارد الثروة الطبيعية، واستخدامها بحرص شديد (قاسم، ٢٠٠٧).

٢/ ٢ البعد المؤسسي للتنمية المستدامة

ينتقل البعد المؤسسي المستدام من أليات الفكر الإداري التقليدي إلى فكر يواكب التطورات في مفهوم التنمية المستدامة بجوانبها الرئيسية الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، سواء على مستوى الدولة بسلطاتها أو على مستوى القطاعات الثلاث، القطاع العام والخاص وقطاع المجتمع المدني. فالتنمية المستدامة تهدف في الأول والأخر على المحافظة على النظام الكوني الموحد باعتباره جزءًا لا يتجزأ، والدول باعتبارها مكونات هذا النظام الكوني لا يمكن أن تعمل منفردة، ولذلك يجب أن تعمل بشكل

تعاوني على المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية وعلى تنمية البشرية الإنسانية وتحقيق النهضة للعيش برفاهية وسلام وتحقيق العدل والإنصاف، وعلى جانب أخر تتفاعل الدول بعضها مع بعض في بيئة يسودها السلام والاحترام خالية من التلوث والمخاطر والنزاعات والحروب.

البعد المؤسسي هو المسئول عن تحقق التكامل لأبعاد وأهداف التنمية المستدامة. لهذا يركز على الرؤية للمؤسسات التنموية المستدامة ودور الدولة في التنمية المستدامة، والإدارة الإستراتيجية والقيادة المستدامتين، والشراكة والمحاسبة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات المستدامة.

وبمأن خطط التنمية المستدامة تضع وتطبقها جميع مؤسسات الدولة، فهي المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على جميع محاور العمل الحكومي وعلى كافة المستويات ابتداءً من الموظف وانتهاء بالمؤسسة نفسها. فالنهج المؤسسي التنموي المستدام يجب أن يعمل على إقامة الروابط العضوية بين المداخل الرئيسة والفرعية للتنمية المستدامة، يبدأ من تحديد الأهداف الواضحة والمتفق عليها بشكل كبير لتحقيق التقدم في المداخل المختلفة، فأي تقدم فرعي يحدث في مدخل من المداخل دون الأخرى قد يتعرض لخطر عدم الاستدامة؛ ومن ثم تعتمد التنمية المستدامة على حسن الإدارة والمشاركة والعمل الجماعي والمساءلة (السنبل، ٢٠٠١). فالدولة تضع السياسات وتتخذ القرارات، ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة أن تكون هذه السياسات وتلك القرارات وما يعقبها من خطط شاملة ومتكاملة، والتي يجب ألا تتعارض مع القوانين والتشريعات والمؤسسات أو مع غيرها داخل الدولة من ناحية، أو مع الفكر المستدام للجوانب الأخرى من ناحية أخرى، فمثلا لا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية، ولا يتم فصل الاقتصاد عن العمل البيئي والاجتماعي. كما أنها تؤدي الدور الرقابي والمتابع لكافة جوانب التنمية المستدامة من خلال تطبيقاتها بواسطة برامج واضحة ومحددة يكون كل منها داعم ومكمل للآخر.

ومن جانب ثالث يجب أن يكون متوافق مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وما تم الاتفاق عليه من المشاركات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الاهداف، ولا يقتصر على الوضع المحلي من خلال وضع إستراتيجية وطنية.

وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فأن التفاعل البناء بين القطاعات الثلاث القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو الأساس للحكم الرشيد، وطرح تسع صفات للحكم الرشيد هي: المشاركة، والشفافية، والاستجابة، والتوجيه، والإنصاف والفعالية والكفاية، وسيادة القانون، والمساءلة، والرؤية الإستراتيجية، وهذه الصفات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بشكل متزامن ومتواز لتحقيق أهداف الحكم الرشيد والذي يمثل الركيزة الأساسية للجانب المؤسسي المستدام (الامم المتحدة (UNDP)، ١٩٩٧).

في اجتماع الندوة العالمية للقضاء المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون بجوهانسبرج في أغسطس ٢٠٠٢ في حضور أعضاء الهيئات القضائية من جميع أنحاء العالم، أكدت على الالتزام بتطبيق القوانين لحماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة، من خلال آليات قانونية مفعلة بصفتها تمثل احد اركان مؤسسات الدولة فيي تمثل الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار يجب أن تتكامل في الرؤية القانونية والتنمية الاجتماعية، وقوانين العمل والعمال، والبيئة وأنظمتها، ويجب أن يمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام من خلال مواكبة القوانين للنهج التنموي الشمول المستدام (الحسن، ٢٠١١).

وفي إطار التحول لمنهج مؤسسي مستدام انبثقت مفاهيم جديدة مثل الإدارة الاستراتيجية المستدامة والقيادة المستدامة، فقد قدم (Stead & Stead) عام ١٩٩٦ مصطلح الإدارة الاستراتيجية المستدامة (SSM) حيث عرف الأرض على كونها مصدر هام للقوة ذات تأثير متنامي، فإلى جانب أن الأرض هي المصدر النهائي لرأس المال وهي ايضاً الملقي النهائي للمخلفات فأهميتها تسبق الملاك في بيئة الاعمال، وان نجاح بيئة الاعمال في المستقبل يتطلب إيجاد أساليب ملائمة اقتصاديا للعمل ضمن الحدود

البيولوجية المادية لكوكب الأرض (العيساوي،، والعارضي، و العبادي، ٢٠١٢). كما ظهر مفهوم القيادة المستدامة حيث أكد (Visser & Courtice) أن الاستدامة لا يمكن فصلها عن مفهوم القيادة بل تعتبر مزيج محدد من خصائص القيادة يتم تطبيقها في سياق مستهدف بحيث تتسق مع مدرسة القيادة السائدة في كل شيء، فهي تشمل تحديات الاستدامة على الكوكب والتطلعات المستقبلية له، فالقائد يجب أن يخدم ويدعم العمل المستدام نحو عالم أفضل (Visser & Courtice, 2011).

والقيادة المستدامة مرتبطة بشكل وثيق بالعدالة الاجتماعية والانصاف فلا يوجد عنصرية ولا تمييز. فالقيادة المستدامة تؤمنون أن الجميع سواسية مرتبط بشبكة من الاعمال ذات تأثير متبادل بين جميع الأطراف والعلاقات الإنسانية وأنه يجب أن يسهم الجميع بالتأثير الايجابي في البيئة المحيطة. الإطار المؤسسي المستدام يؤمن بأهمية الشراكة والتعاون بين بين القطاعات الثلاثة العام والخاص والمجتمع المدني وفي نفس الوقت يؤكد على ضرورة تفعيل المحاسبة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

وللإطار المؤسسي مؤشرات مصاحبة لأهداف للتنمية المستدامة، لقياس الأداء وتحدد إلى أي مدى تستطيع الدولة التحول إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة، وكذلك أيضا تقيس القدرات المؤسسية ومدى إمكانية الوصول إلى المعلومات والبنية الأساسية للاتصالات، والعلم والتكنولوجيا والقدرة على مواجهة الصدمات والاستعداد للكوارث الطبيعية المحتملة، وتساهم في تقييم مدى تقدم المؤسسات في مجال تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي على أرض الواقع واتخاذ ما يلزم من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات والإستراتيجيات.

٢/ ٣ دور التغيير التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة

التكنولوجيا تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، على سبيل المثال قد تساهم من خلال تحسين خدمات النقل وكفاءة استخدام الطاقة، حيث يمكن التحول إلى استخدام نظام طاقة نظيف منخفض الكربون، باستخدام السكك الحديدية التي تعمل بالطاقة الكهربائية يكون التحول من الوقود الأحفوري إلى وقود منخفض الكربون يحافظ على البيئة.

فالقطارات الحديثة على عكس الأجيال السابقة من السكك الحديدية يتم تشغيلها بالكهرباء بدلاً من الفحم أو البترول، ويتم إنتاج هذه الكهرباء من مصدر طاقة أولي منخفض الكربون بدلاً من الفحم الذي يهيمن اليوم على توليد الكهرباء في أغلب دول العالم، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية التي هي أقل تلويثا بكثير ولا تؤدي إلى تغير المناخ بفعل الإنسان، ومن ثم تدعم التكنولوجيا أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نفرق بين ثلاث جوانب لعلاقة التنمية المستدامة بالتكنولوجيا هي (SACHS, 2015):

١. يعتبر التقدم التكنولوجي قوة الدفع الرئيسية للنمو الاقتصادي العالمي على المدى الطويل. فالنمو الذي تحقق للاقتصاد العالمي منذ عام ١٧٥٠ هو نتيجة ٢٥٠ عامًا من تراكم التقدم التكنولوجي، بدءًا من المحرك البخاري ووسائل النقل التي تعمل بالبخار، ومحرك الاحتراق الداخلي، والكهرباء، والكيمياء الصناعية، والهندسة الزراعية، والطيران، والطاقة النووية، وصولا إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بدون هذه التطورات لتوقف الاقتصاد العالمي وسكان العالم عن النمو.

٢. يصاحب التقدم التكنولوجي غالبا تأثيرات جانبية سلبية، حتى عندما تكون آثارها المباشرة إيجابية عظيمة. فمثلا حرق الفحم هو شعار الثورة الصناعية وهو اساس أزمة البيئية الحالية. فالفحم مكن الحضارة الحديثة من خلال اختراع المحرك البخاري وتسخير الوقود الأحفوري من أجل القوة المحركة. ومع ذلك فإن استخدام الفحم الآن على هذا النطاق وبتلك الآثار الجانبية الرهيبة يعرض للخطر الحضارة نفسها. في عام ٢٠١٠، بثت البشرية حوالي ١٤ مليار طن من ثاني أكسيد الكربون (CO_2) من خلال حرق الفحم، ما يقرب من نصف إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم بسبب الوقود الأحفوري. ما لم يتم التخلص من الفحم بسرعة أو استخدامه مع التقنيات الجديدة (مثل احتجاز الكربون وعزله)، سيكون الضرر بالكوكب وبالاقتصاد العالمي ساحقًا.

٣. الجانب الثالث هو أن التقدم التكنولوجي، على الأقل إلى حد ما، تحت إشراف الإنسان. في بعض الأحيان يتم تصوير التقدم التكنولوجي على أنه يانصيب كبير، يتم تحديده من خلال حظ القرعة أو مهارة المخترعين والعلماء الأفراد المحظوظين بها، أو أن التقدم التكنولوجي يوصف أحيانا بأنه مجرد متابعة لمتطلبات السوق، حقيقة الامر أن الشركات تستثمر في البحث والتطوير (R&D) من أجل تحقيق الأرباح وتلبية احتياجات الاسواق بغض النظر عن الأهمية الحيوية للفقراء أو البيئة.

هناك بعد اخر هام يرتبط بفكرة أنه يمكن توجيه التكنولوجيا نحو الأهداف البشرية من خلال تفاعل مدروس قائم على جهود كبيرة عامة وخاصة للبحث والتطوير. حيث من المعتاد أن تقود الحكومات التكنولوجيا لأسباب تتعلق بالدولة ولأغراض عسكرية، فمثلا استأجرت الحكومات منذ فترة طويلة مهندسين ومخترعين لتصميم وبناء أسلحة ودفاعات جديدة، العديد منها ينطوي على اختراقات رائدة في التكنولوجيا. على سبيل المثال مهدت الحرب العالمية الأولى لتقدم كبير في مجال الطيران، ويسرت الحرب العالمية الثانية تقدمًا في أجهزة الكمبيوتر، والرادار، والصواريخ، والمضادات الحيوية، والاتصالات، وأشباه الموصلات، والتقدمات الأخرى التي لا حصر لها بقيادة البحوث المدعومة من الدول، بما في ذلك مشروع مانهاتن الأمريكي، الذي جمع علماء الفيزياء المشهورين عالميًا لتصميم وبناء أول قنابل ذرية، والواقع أن هناك دعم حكومي للتقدم التكنولوجي المدني ايضاً (على الرغم من أن الحكومات غالبًا ما كانت تضع أهدافًا عسكرية في الاعتبار حتى في هذه الاختراقات المدنية)، فمثلا في العقود الأخيرة: الإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات، والطيران، وتكنولوجيا الفضاء (مثل أنظمة تحديد المواقع العالمية)، وعلم الجينوم، وتكنولوجيا النانو، ومجالات أخرى لا حصر لها من التقدم التكنولوجي، تدين بتطورها إلى حد كبير لدعم الحكومة (البليهد، ٢٠١٩).

والتنمية المستدامة، تحتاج إلى مثل هذا التحول التكنولوجي الموجه من أجل تطوير تقنيات جديدة للطاقة المستدامة، تستخدم في النقل والبناء وإنتاج الغذاء وتقديم الخدمات

الصحية والتعليم وغيرها. يجب أن توجه الحكومات العديد من أدواتها وسياساتها لدفع الابتكارات في اتجاه مستهدف، بما في ذلك التمويل العام للبحث والتطوير، والبحوث المباشرة في المختبرات العامة، كذلك وضع الجوائز والحوافز لتشجيع الاختراعات الجديدة، وتعديل قوانين البراءات.

٢/ ٤ البعد المعياري للتنمية المستدامة

تؤكد التنمية المستدامة على الأبعاد المعيارية التي لا يمكن لأيديولوجية أو سياسة أن تتجاهلها أو تفشل في معالجتها، وسيكون من الصعب على المرء إيجاد مجموعة من القيم التي وصلت إلى مستوى مماثل من الاعتراف السياسي، فالتنمية المستدامة هي طريقة لفهم العالم على أنه تفاعل معقد بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، فهي أيضا وجهة نظر معيارية وأخلاقية للعالم، طريقة لتحديد أهداف المجتمع الذي يعمل بشكل جيد، مجتمع يوفر الرفاهية لمواطنيه اليوم وللأجيال القادمة.

إن النقطة الأساسية للتنمية المستدامة بهذا المفهوم المعياري أنها ترسم رؤية شاملة لما يجب أن يكون عليه المجتمع المتقدم. النظرة الضيقة للمجتمع المتقدم هو المجتمع الغني، حيث يكون الدخل الأعلى هو الهدف النهائي للحياة الاقتصادية والسياسية، وهذه وجهة نظر ضيقة للغاية، فمثلا لنفترض أن المجتمع كان غنيًا في المتوسط لأن شخصًا واحدًا كان غنيًا جدًا بينما كان باقي المجتمع فقراء جدًا؟ لذلك بجانب أهمية الدخل الأعلى يجب أن يكون الاهتمام بطريقة توزيع الدخل لتحقيق الرفاهية (Peeters, 2012). هناك خمس قضايا على الأقل يتفق ارتباطها بشأن توزيع الرفاهية، وهي التي نظرت إليها بعين الاعتبار كافة الخطط المعنية بالتنمية المستدامة في اغلب مراحل تطورها، لقد داعت المجتمعات إلى السعي للقضاء على الفقر المدقع؛ والحد من الفجوات الكبيرة للثروة والفقر؛ وتحقيق درجة عالية من الحراك الاجتماعي، بما في ذلك فرص الحياة الجيدة للأطفال المولودين في فقر؛ والقضاء على التمييز بما في ذلك الجنس أو العرق أو الدين؛ وتعزيز الثقة الاجتماعية والدعم المتبادل والقيم الأخلاقية والتماسك، والتي يطلق عليها مصطلح الإدماج الاجتماعي (SACHS,

2015). بعد اخر للمجتمع تنظر إليه التنمية المستدامة كهدف معياري وهو أن يكون وكيلاً جيدًا للبيئة الطبيعية، فإذا ما الحق الضرر بالنظم الفيزيائية للمياه والتنوع البيولوجي أو إذا دمرت المحيطات والغابات فالخسارة للجميع، ايضا إذا استمر تقير المناخ على الأرض فسوف يواجه الجميع المخاطر (SACHS, 2015). لذلك، ومن منظور معياري، تبدو الاستدامة البيئية بالتأكيد صحيحة وجذابة إذا كنا نهتم، كما ينبغي برفاهية الأطفال والاحفاد وأجيال المستقبل.

جانب جوهري أخر هو كيفية عمل الحكومات. إن الحكم الرشيد وسيادة القانون يخلقان شعورا بالأمن والرفاهية. بينما يخلق الفساد وغياب القانون والسياسيون غير الجديرين بالثقة والخدمات الحكومية غير العادلة والتمييز الكبير والتعامل من الداخل وما إلى ذلك الكثير من التدهور والتعاسة (Hediger, 2000).

والمنظور المعياري للتنمية المستدامة، ينظر إلى المجتمع المتقدم ليس فقط مجتمعًا مزدهرًا اقتصاديًا بارتفاع دخل الفرد ولكنه أيضًا مجتمع شامل اجتماعيًا ومستدام بيئيًا ومحكوم جيدًا. هذا هو المفهوم العملي للأهداف المعيارية للتنمية المستدامة. وهي وجهة النظر التي أقرتها أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، سبتمبر ٢٠١٥).

السؤال الأساسي هو كيف نأخذ المعرفة المؤكدة بالترابط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة والحكم ونطبقها لتحديد كيفية إنتاج مجتمعات مزدهرة وشاملة ومستدامة ومدارة بشكل جيد.

٢/ ٥ التنمية المستدامة كنظام متداخل ومعقد

بالإضافة إلى كونها مفهومًا معياريًا، فإن التنمية المستدامة هي أيضًا نظام معقد. النظام عبارة عن مجموعة من المكونات المتفاعلة التي تشكل إلى جانب قواعد تفاعلها وحدة مترابطة. فمثلا جسم الإنسان هو نظام معقد يتكون من حوالي ١٠ تريليون خلية فردية، حيث تتفاعل تلك الخلايا بطرق منهجية في مختلف أنظمة الأعضاء، وكذلك الاقتصاد هو نظام أيضا معقد مثل جسم الانسان، نظام الملايين من الأفراد والشركات،

المرتبطين ببعضهم البعض في الأسواق والعقود والقوانين والخدمات العامة واللوائح. وتتصف الأنظمة بالتعقيد لأن تفاعلاتها تؤدي إلى سلوكيات وأنماط لا يمكن تمييزها بسهولة عن المكونات الأساسية نفسها. كذلك الحال فإن الاقتصاد المتنامي هو أكثر من مجموع انشطته الفردية وعماله (SACHS, 2015).

علماء التعقيد يصفون خصائص النظام بالمعقد عندما تكون الخصائص التي تنشأ من تفاعلات المكونات لإنتاج شيء "أكثر من مجموع أجزائه، وتتميز الأنظمة المعقدة بالعديد من الخصائص غير المتوقعة، واستجابته بطريقة غير متوقعة للصدمات أو التغييرات، حتى التغيير البسيط في مكونات النظام يمكن أن يسبب تغييرًا ضخماً وربما كارثيا في أداء النظام ككل، فمثلا يمكن أن يؤدي التغيير البسيط في كيمياء الخلية إلى موتها؛ وقد يتسبب التغيير البسيط في البيئة المادية في حدوث تغييرات كبيرة ومتتالية في تلك البيئة، كذلك الحال يمكن أن يؤدي فشل نشاط تجاري واحد إلى حالة من الذعر المالي والانكماش العالمي، مثلما حدث عندما فشل بنك الاستثمار ليمان براذرز (Lehman Brothers investment bank) في سبتمبر ٢٠٠٨، حيث يمكن أن يؤدي فشل بنك واحد أو إصابة واحدة أو تغير طفيف في درجة حرارة الأرض، أو ظهور لفيروس ما إلى رد فعل متسلسل سواء عملية ردود فعل إيجابية أو سلبية لها نتائج قد تكون متفجرة وعواقب وخيمة (Armistead, 2011).

بالمثل لا تنطوي التنمية المستدامة على نظام تفاعل واحد فقط بل أربعة أنظمة تفاعلية معقدة، حيث يتعامل مع الاقتصاد العالمي الذي يمتد الآن في كل جزء من العالم، ويركز على التفاعلات الاجتماعية للثقة والأخلاق وعدم المساواة وشبكات الدعم الاجتماعي في المجتمعات، بما في ذلك مجتمعات الإنترنت العالمية الجديدة التي أصبحت ممكنة بفضل الثورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كذلك يمكن أن تؤدي التغييرات في أنظمة الأرض المعقدة مثل المناخ أو النظم الإيكولوجية ؛ كذلك مشاكل الحوكمة ، بما في ذلك أداء الحكومات والشركات (Peeters, 2012). بالمثل تنطوي الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة على الخصائص الخاصة

للأنظمة المعقدة، مثل السلوك الناشئ والديناميكيات القوية غير الخطية (بما في ذلك الطفرات والكساد)، كلها واضحة للغاية (Hediger, 2000). و

تتطلب الأنظمة المعقدة أيضًا بعض التعقيد في التفكير، لذلك من الخطأ الاعتقاد بأن مشاكل التنمية المستدامة في العالم يمكن اختصارها في فكرة واحدة أو حل واحد. فظاهرة معقدة واحدة مثل الفقر في ظل وجود العديد من الأسباب تتخطى تشخيصًا واحدًا أو وصفة علاجية واحدة، تمامًا كما هو الحال في حالات العلل البيئية أو الاجتماعية التي مزقتها عدم الثقة والعنف. جزء من عمل الطبيب الماهر هو إجراء تشخيص صحيح للسبب المحدد للحمى في مريض معين، كذلك يحتاج ممارس التنمية المستدامة الماهر إلى أن يكون خبيرًا في النظم المعقدة بالطريقة نفسها، مع الاعتراف بتعقيد المشكلات ويتطلع إلى إجراء تشخيص محدد لكل حالة محددة.

٢/ ٦ التضافر مقابل الفرصة البديلة في أهداف التنمية المستدامة

المنظور التقليدي يقر بوجود مقايضات هامة في انجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فيُعتقد مثلا أن المجتمع يمكن أن يهدف إلى أن يكون ثريًا، أو أن يهدف إلى المساواة. ولكن إذا كانت تهدف إلى المزيد من المساواة، فسوف ينتهي الأمر إلى تقليل الثراء. من هذا المنظور يكون كل من الدخل والمساواة فرص بديلة (Todaro & Smith , 2006).

في المصطلحات العامية، يتكرر الجدل حول ما إذا كان المهم أن "ينمو الكعكة الاقتصادية" أو "يقسم الكعكة بشكل متساوي" غالبًا ما يُنظر إلى وجود مفاضلة مماثلة فيما يتعلق بالبيئة. فمثلاً إن المجتمع الفقير يجب أن يختار بين النمو والبيئة. ايضاً غالبًا ما يستخدم الاقتصاديون مصطلحي "الكفاءة" و "الإنصاف" لوصف مثل هذه الخيارات، الكفاءة تعني فطيرة في جوهرها أكبر حجم ممكن بينما الإنصاف يعني توزيع الكعكة، ويذكر أن معايير الإنصاف قد تختلف بين الأفراد، في الاقتصاد قد تعني الكفاءة عدم وجود نفايات (مصانع الاسمنت)، كما لا توجد طريقة لزيادة دخل أو رفاهية شخص واحد دون خفض دخل شخص آخر (Hediger, 2000).

إن المجتمعات التي تهدف إلى أن تكون أكثر عدلاً، من وجهة النظر التقليدية هذه، تؤدي حتمًا إلى عدم الكفاءة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى إهدار الموارد. على سبيل المثال، قد تؤدي الضرائب المفروضة على الأغنياء لتوزيع الدخل على الفقراء إلى خفض حافز العمل عند الأغنياء (الذين يجب عليهم دفع جزء من دخلهم في الضرائب) والفقراء (الذين لديهم حافز أقل للعمل). قد تكون النتيجة أكثر عدلاً ولكن على حساب الكفاءة وانخفاض الناتج. هذه وجهة النظر المتشائمة للغاية، فحقيقة الامر أن الاستثمار في الإنصاف قد يكون أيضًا استثمارًا في الكفاءة، بينما مفهوم التنمية المستدامة يحقق إنصافًا وكفاءة أكبر في نفس الوقت (SACHS, 2015).

فعلى سبيل المثال بافتراض أن الضريبة على الأغنياء تستخدم من أجل تعليم الفقراء وصحتهم. فيكون الاستثمار في الصحة والتعليم عائد مرتفع للغاية بالنسبة للفقراء، يمكنهم من تحقيق إنتاجية أفضل، وفي نفس الوقت إذا كان الأغنياء لا يتأثر كثيرًا بالضريبة، بينما يتم تعزيز إنتاجية الفقراء بقوة، وزيادة الإنتاجية يصب في نهاية المطاف في صالح المزيد من الكفاءة والمزيد من الإنصاف. وبالمثل ايضاً، فإن الاستثمار في مكافحة تلوث البحيرات (على سبيل المثال في مصر بحيرة المنزلة، البردويل، البرلس) تزيد من إنتاجية القوى العاملة عن طريق زيادة المورد من ناحية والحد من الامراض والوفيات من ناحية أخرى، وخاصة بالنسبة للفقراء الذين يعيشون في أكثر الظروف تلوثًا، ومن ثم تحقق السيطرة على التلوث ثلاثة أهداف: الإنتاج العالي (الكفاءة)، والمزيد من الإنصاف، والمزيد من الاستدامة.

من خلال هذا المفهوم تقدم التنمية المستدامة نموذج للتآزر بدلاً من الاختيار بين الفرص البديلة في السعي لتحقيق الكفاءة والإنصاف والاستدامة.

٣. نتائج التنمية المستدامة على المستوى العالمي والاقليمي

٣/ ١ على المستوى العالمي

انطلاقا من النتائج المكتسبة من الخطة الإنمائية للألفية والتي أنتهى العمل بها في ٢٠١٥، بدأت خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في أول يناير ٢٠١٦، وصدر لها تقارير سنوي لمتابعة مدى ما تحقق من نجاح، وتقديم المراجعة السنوية لأداء الدول حول أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ويغطي التقرير السنوي لعام ٢٠١٩ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة، وارتفعت مؤشراته لتصل إلى ٧٥ مؤشرًا فرديًا، ويتضمن تعديلات جوهرية على منهجية القياس ويضيف مؤشرات جديدة خاصة فيما يتعلق بالتأثيرات الدولية غير المباشرة. ومن ثم اجراء المقارنات للأربع سنوات الماضية لن يكون مفيداً ولا دقيقاً.

وفيما يتعلق بنتائج تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على مستوى الكوكب حتى الآن تبرز حقيقة أنه لا توجد دولة حتى الآن تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق جميع الأهداف. والشكل رقم (١) يبين ترتيب أفضل عشر دول حول العالم في التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Solutions Network (SDSN) and the Bertelsmann Stiftung, June 2019)2030.

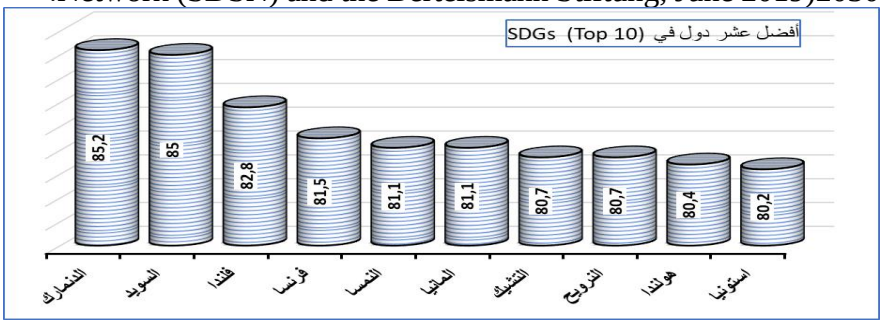

يبين الشكل رقم (١) أن الدنمارك في المرتبة الأولى وسجلت (٨٥) درجة، وأن أفضل عشر دول حققت أعلى درجات تتراوح بين ٨٠ إلى ٨٥ درجة فقط، ومن ثم فإن ٨٥٪ تمثل أفضل نتيجة ممكنة، يؤكد التقرير أن التقدم والتغييرات في السياسات ليست كافية

حيث يحتاج العالم إلى تحولات أعمق وجهد أكبر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويوضح أن الدول الإسكندنافية (الدنمارك والسويد وفنلندا) تتصدر مؤشرات (SDGs) لهذا العام، وتبين البيانات الواردة في التقرير أن جميع الدول التي في العشرين مكانة الأولى هي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ومع ذلك فكل دول العالم بدون استثناء تواجه تحديات كبيرة في مؤشر واحد على الأقل من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. كما تشير إلى أن الدول ذات الدخل المرتفع تحصل على أسوأ تصنيف فيما يتعلق بالهدف الرابع عشر والخامس عشر للتنمية المستدامة، كنا تظهر انها سيئة الاداء نسبيًا في مؤشرات التأثيرات غير المباشرة. وأن اتجاهاتها تبين انها لا تحرز تقدمًا ملحوظا في القضايا المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج وحماية التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى تزايد الفوارق في جميع أنحاء العالم مما يشير إلى ضرورة إجراء تغييرات عميقة في سياسات الدول المتقدمة والنامية.

تبين أيضا أن الدول منخفضة الدخل تحصل على درجات أقل، ويرجع ذلك جزئيًا إلى طبيعة أهداف التنمية المستدامة التي تركز إلى حد كبير على إنهاء الفقر المدقع وعلى الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية (الأهداف من ١ إلى ٩)، حيث تعاني هذه الدول من ضعف البنية التحتية والآليات المناسبة لإدارة القضايا البيئية الرئيسية. رغم ذلك اتجاهات هذه الدول تبين انها تحرز تقدما في مساعيها للقضاء على الفقر المدقع وتوفير الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية وخاصة فيما يتعلق بالهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاهية)، والهدف الثامن (توفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي) باستثناء الدول التي تواجه نزاعات مسلحة وحروب أهلية، وقد أظهرت بعض الدول حول العالم بما في ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أنها تتقدم بسرعة نحو القضاء على الفقر، ولكن الفقر المدقع لا يزال راسخًا في بعض أجزاء العالم.

تفيد ايضاً بعض التقارير لمصاحبة حدوث تراجع عن الإنجازات المكتسبة فيما يتعلق بتغيير المناخ، طبقاً للتقارير الأخيرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

(Delmotte & etal, 2018). والهيئة الحكومية الدولية للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES 2019). وأكدت هيئة (IPBES) استمرار تقوض أصول الاقتصاد وسبل العيش والأمن الغذائي والصحة ونوعية الحياة في جميع أنحاء العالم، في حين يؤكد صندوق النقد الدولي على ضرورة رفع الاستثمارات العامة الموجهة نحو أهداف التنمية المستدامة، والممولة من خلال زيادة موارد الخدمات المحلية والمساعدات الإنمائية الدولية بشكل اساسي في أغلب دول العالم (Gaspar, Amaglobeli, Garcia-Escribano, Prady, & Soto, 2019). وطبقاً للمسح الميداني الذي أجرته شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) لقياس الجهود الحكومية بشأن أهداف التنمية المستدامة أن بعض الحكومات تتعامل بجدية مع الأهداف، ولكن العديد من الحكومات الأخرى لا تفعل ذلك على النحو التالي:

١. حيث تشير النتائج إلى قيام ١٨ دولة فقط من أصل ٤٣ دولة التي تم مسحها إلى تواجد أهداف التنمية المستدامة في ميزانياتها الوطنية مقابل ٢٥ دولة لا تدخل في ميزانيتها أي أهداف للتنمية المستدامة، ٩ دول منهم على المستوى المحلي فقط، ٦ دول على المستوى المحلي والدولي، ٣ دول على المستوى الدولي فقط.
٢. وأن الدول التي أصدرت أي بيان رسمي منذ بداية يناير ٢٠١٨ من قبل مسئول رسمي رفيع المستوى (رئيس جمهورية أو عضو مجلس وزراء) يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني قد بلغت ٣٣ من أصل ٤٣ دولة.
٣. أما فيما يتعلق بوضع مؤشرات لمتابعة وقياس مدى التقدم المحقق في اهداف التنمية المستدامة سواء من خلال معاهد إحصائية أو مؤسسات مركزية أو اتحادية رسمية وطنية، فجاءت نتيجة المسح قيام ٢٨ دولة بذلك في مقابل ١٥ لم تضع أي مؤشرات للرصد، وتفاوتت عدد المؤشرات التي وضعتها الدول بين ٤٦ إلى ٢٤٣ مؤشرًا، تشكل متوسط ١٤١ مؤشر على مستوى المسح، في حين أن تقرير

التنمية المستدامة قد قام برصد ٧٥ مؤشر لمراقبة ومتابعة مدي التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٤. وفيما يرتبط بوضع آليات شاملة لإشراك أصحاب المصلحة والمعنيين وإرشادهم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فكانت نتيجة المسح ٣٥ دولة من أصل ٤٣ دولة.

٣/ ٢ على المستوى الاقليمي

وفيما يلي نلقي الضوء على أهم نتائج التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي:

١. دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Sachs, 2019)

تظهر البيانات أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشكل عام مازالت ليست على المسار الصحيح لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وأن هذه الدول صاحبة الأداء الأفضل على مستوى العالم في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية والبنى التحتية، وبالتحديد فيما يتعلق بالهدف الأول (لا فقر)، والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاهية)، والهدف السادس (المياه النظيفة والصرف الصحي) والهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (الطاقة الميسورة والنظيفة)، ورغم ذلك هناك حاجة لبذل جهود ضخمة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي (الأهداف من ١٢ إلى ١٥)، فضلا عن وجود تحديات قائمة تتعلق بالزراعة والحماية الغذائية المستدامة، بجانب ان هناك فجوة في العائد النهائي المستهدف والذي يصل إلى أقل بكثير من ٨٠٪ من المستهدف في العديد من الدول واقل من ٥٠٪ في ثماني دول، ومن ثم ينبغي اجراء المزيد من الإصلاحات لزيادة كفاءة الزراعة واستخدام الأراضي واستخدام النظم والطرق الجديدة لتحسين النظم الغذائية والاستهلاك المستدام للأغذية. إن عدم المساواة في الدخل وكذلك الوصول إلى الخدمات والفرص هي تحديات متزايدة في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث لا يزال معامل GINI المعدل مرتفع، ونسبة palma ومازال معدل

الفقر بين المسنين مرتفعة وتزداد في أغلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يضاف إلى ذلك التفاوت في نتائج الصحة والتعليم المرتبطة بالدخل والمناطق الإقليمية.

٢. دول شرق وجنوب آسيا (Sachs, 2019)

تختلف التحديات التي تواجه أهداف التنمية المستدامة اختلافًا كبيرًا بين دول شرق وجنوب اسيا، نظراً لتفاوتها بشكل كبيرا فيما بينها في حجم ومستوى التنمية الاقتصادية. وبصورة إجمالية، يتم الحصول على أفضل أداء في لهذه الدول في الهدف الأول (لا فقر)، والهدف الرابع (جودة التعليم)، والهدف السابع (طاقة ميسورة ونظيفة). وتحصل دولة واحدة على الأقل في المنطقة على التصنيف السيء (تواجه تحديات رئيسية). ولاتزال تواجه تحديات كبيرة في أغلب الدول فيما يتعلق بالهدف الثاني (لا جوع)، والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والاهداف من ١٢-١٦، الاتجاه الصاعد بشكل إيجابي للغاية لهذه المجموعة يظهر في الهدف الأول (لا فقر) حيث تسير على الطريق الصحيح للقضاء على الفقر المدقع.

٣. دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (Sachs, 2019)

تقدم أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أفضل أداء لها في الهدف الأول (لا فقر) والهدف السابع (الطاقة الميسورة والنظيفة)، ولا يزال خناك مشاكل كبيرة في الهدف السادس عشر (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) بسبب ارتفاع معدلات الفساد في بعض الدول، وضعف حرية التعبير وانعدام الأمن، وكأغلب دول العالم فإن الأداء ضعيف في الأهداف من الثاني عشر وحتى الخامس عشر، حيث تحتاج لمزيد من الإجراءات التحويلية. وتحرز المجموعة تقدما واضحا في اتجاهات الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وبالتحديد الهدف السادس (المياه النظيفة والصرف الصحي) والهدف السابع (الطاقة المعقولة التكلفة والنظيفة.

٤. دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (Sachs, 2019)

تقدم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أفضل أداء لها في الهدف الأول (لا فقر) والهدف السابع (الطاقة الميسورة والنظيفة) وتحرز تقدمًا واضحا في الهدف السادس (المياه النظيفة والصرف الصحي) والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي). وكأغلب باقي دول العالم تعاني من التفاوت في الدخل والثروة، وهذا الأداء الضعيف يسود جميع دول المنطقة، وبالتحديد الهدف العاشر (الحد من عدم المساواة)، وتسود المنطقة نسبة مرتفعة من جرائم القتل، حيث أن نسبة منخفضة من الناس يشعرون بالأمان أثناء المشي منفردا، بالإضافة إلى زيادة معدلات الفساد والتي تفسر ضعف الأداء والاتجاه الحالي في الهدف السادس عشر (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، كما تشترك مع باقي دول العالم في التأثير البيئي السلبي على انخفاض معدلات النمو والذي يسبب فجوات كبيرة في الإنجاز في الأهداف من الثاني عشر وحتى الخامس عشر.

٥. دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Sachs, 2019)

تواجه جميع دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل عام تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بخاصة فيما يتعلق بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية والوصول الأساسي إلى الخدمات والبنية التحتية، وبالتحديد من الهدف الأول إلى الهدف التاسع، ويؤثر انعدام الأمن والصراع سلبًا على الأداء على عدة أهداف مختلفة بما في ذلك الهدف السادس عشر (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف). هناك تحسن بسيط في أداء الأهداف من الثاني عشر حتى الخامس عشر بسبب انخفاض مستويات التصنيع، بالرغم من الاتجاهات السيئة فيما يتعلق بالتلوث في المناطق الحضرية الهدف الحادي عشر (المدن والمجتمعات المستدامة) وفقدان الغابات وحماية التنوع البيولوجي، الهدف ١٥ (الحياة على الأرض).

٦. أوقيانوسيا (Sachs, 2019)

هذه المنطقة تظهر أداءً أفضل فيما يتعلق بالهدف الثاني عشر (الاستهلاك والإنتاج المسؤول) والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف). وتعاني من جودة الوصول إلى الخدمات بالتحديد الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاهية) والهدف الرابع (التعليم الجيد). وبالمثل في البنى التحتية الممثلة بالأهداف: السادس (المياه النظيفة والصرف الصحي)، السابع (الطاقة الميسورة والنظيفة) التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية). ويلاحظ أنن هذه المنطقة تحقق أداءً جيدًا نسبيًا مقارنة بباقي دول العالم فيما يتعلق بتخفيف المناخ الهدف الثالث عشر.

٧. منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Sachs, 2019)

يتفاوت الأداء في هذه المنطقة بين الدول بشكل كبير، فمثلا تؤدي النزاعات المسلحة والصراعات في بعض الدول إلى ضعف الأداء وانخفاضه في أغلب أهداف التنمية المستدامة وبخاصة على الهدف الثاني (لا للجوع)، والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف السادس عشر (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، في حين أن الدول الأخرى تقدم أفضل أداء لها في الهدف الأول (لا فقر) والهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف). يلاحظ أن جميع دول المنطقة تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالهدف الثاني (عدم الجوع) بسبب نقص التغذية أو التقزم أو معدلات السمنة أو استخدام الأراضي والزراعة (مثل سوء إدارة النيتروجين) كما يظهر ذلك بالتفصيل في الشكل رقم (٢أ). وايضًا الشكل رقم (٢ب) يوضح ارتفاع الاتجاهات بشكل عام وبمعدلات سريعة فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات والبنية التحتية أي الهدف السادس (المياه النظيفة والصرف الصحي) والهدف السابع (الطاقة الميسورة والنظيفة)، لكنها تعاني من ضعف في حقوق ومعايير العمالة المحلية ومعالجة الآثار غير المباشرة السلبية الهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) كذلك حرية التعبير ومعالجة ارتفاع معدلات الفساد بموجب الهدف السادس عشر (السلام والعدالة وبناء المؤسسات القوية). كذلك تحتاج هذه الدول لمزيد من التحرك في اتجاه اقتصاديات إعادة التدوير

والاقتصاد الأخضر وبالتحديد الأهداف من الثاني عشر وحتى الخامس عشر، حيث تشكل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتفعة الناجمة من صادرات الوقود الأحفوري تأثيرا سلبًا على أداء أغلب دول المنطقة في الهدف ١٣ (العمل المناخي). وتعاني بعض دول الخليج في هذه المنطقة من وجود ضعف في البيانات لتتبع الفقر عند مستوى ١.٩٠ دولار / لليوم وكذلك عند مستوى ٣.٢٠ دولار / لليوم، وعدم المساواة في الدخل (معامل GINI) وظروف العمل (مثل الرق الحديث).

شكل رقم (٢ أ)

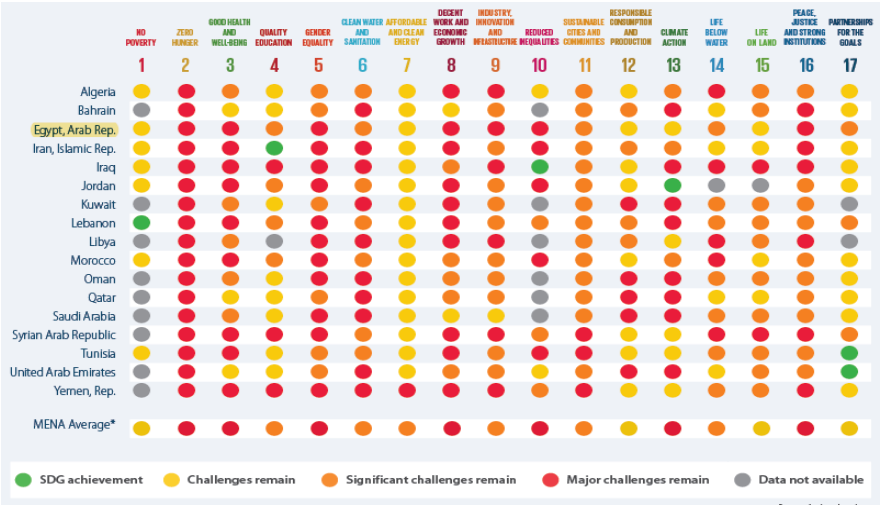

المصدر: (Sachs, 2019)

شكل رقم (٢ ب)

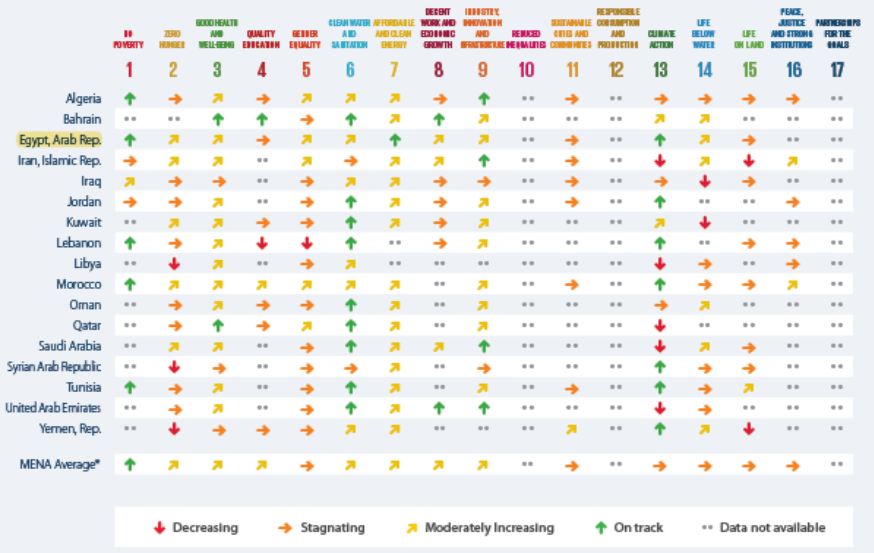

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
Algeria	↑	→	↗	→	↗	↗	↗	→	↑	••	→	••	→	→	→	→	••
Bahrain	••	••	↑	↑	→	↑	↗	↑	↗	••	••	••	↗	↗	••	••	••
Egypt, Arab Rep.	↑	↗	↗	→	↗	↗	↑	↗	↗	••	→	••	↑	↗	→	••	••
Iran, Islamic Rep.	→	↗	↗	••	↗	→	↗	↗	↑	••	→	••	↓	↗	↓	↗	••
Iraq	↗	→	→	••	→	↗	↗	→	→	••	→	••	→	↓	→	••	••
Jordan	→	→	↗	••	→	↑	↗	→	↗	••	→	••	↑	••	••	→	••
Kuwait	••	↗	↗	→	→	↑	↗	→	↗	••	••	••	↗	↓	••	••	••
Lebanon	↑	→	↗	↓	↓	↑	••	→	↗	••	••	••	↑	••	→	→	••
Libya	••	↓	↗	••	→	↗	••	••	••	••	••	••	↓	→	••	→	••
Morocco	↑	↗	↗	↗	↗	↗	↗	••	↗	••	→	••	↑	→	→	↗	••
Oman	••	→	↗	→	→	↑	↗	••	↗	••	••	••	→	↗	••	••	••
Qatar	••	→	↑	→	↗	↑	↗	••	↗	••	••	••	↓	••	••	••	••
Saudi Arabia	••	↗	↗	••	→	↑	↗	↗	↑	••	••	••	↓	↗	→	••	••
Syrian Arab Republic	••	↓	→	••	→	→	↗	••	→	••	••	••	↑	→	→	••	••
Tunisia	↑	→	↗	••	→	↑	↗	••	↗	••	→	••	↑	→	↗	••	••
United Arab Emirates	••	→	↗	••	→	↑	↗	↑	↑	••	••	••	↓	→	••	••	••
Yemen, Rep.	••	↓	→	→	→	↗	↗	••	••	••	↗	••	↑	↗	↓	••	••
MENA Average*	↑	↗	↗	↗	→	↗	↗	↗	↗	••	→	••	→	→	→	→	••

↓ Decreasing → Stagnating ↗ Moderately Increasing ↑ On track •• Data not available

المصدر : (Sachs, 2019)

٤. وضع مصر الراهن على طريق التنمية المستدامة

٤/ ١ رؤية مصر ٢٠٣٠

التنمية المستدامة في مصر ورؤية مصر ٢٠٣٠: جسد الدستور المصري اهتمامهاً ملحوظ بأهداف التنمية المستدامة، وقد ظهر ذلك جلي في تبنيه للعديد من أهدافها على سبيل المثال التعليم والصحة والمساواة وغيرها، وفي الفصل الثاني منه والذي اختص بالمقومات الاقتصادية نصت المادة ٢٧ على "يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤). ولذلك جاءت استراتيجية مصر ٢٠٣٠ أساسا لتحقق التوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ ومع استراتيجية التنمية المستدامة لأفريقيا ٢٠٦٣.

وقد بدأ اعداد استراتيجية مصر ٢٠٣٠ في يناير ٢٠١٤ وتضمنت أربعة مراحل: المرحلة التحضيرية، ومرحلة إعداد التوجهات الرئيسية، ومرحلة اختيار السياسات والبرامج ذات الأولوية، ومرحلة إعداد وثيقة الاستراتيجية والحوار المجتمعي، وتم عرضها على مجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠١٥. وقد اعتمدت منهجية التخطيط بالمشاركة في الإعداد، حيث عقدت مجموعة كبيرة من جلسات وورش العمل شارك فيها الخبراء والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وممثلي الوزارات المختلفة والمنظمات التنموية والتمويل الدولية. كما ضم فريق العمل ممثلين عن مجموعات كبيرة من فئات المجتمع المختلفة، وبعد الانتهاء من كل مرحلة تم التواصل مع الإعلام وإتاحة مخرجات كل المرحلة على الموقع الإلكتروني للوزارة وصفحات التواصل الاجتماعي لتلقي المقترحات والتعليقات. كذلك عُرضت الاستراتيجية للحوار المجتمعي في محافل كثرة محلية ودولية وراجعت كافة الوزارات والهيئات المعنية نتائج عمل مجموعات العمل، وتضمنت الوثيقة النهائية كافة الملاحظات والآراء. وتم إطلاق

بوابة الكترونية ومواقع للتواصل الاجتماعي لعرض الاستراتيجية والتفاعل مع كافة المواطنين (رئاسة الوزراء، ٢٠١٨).

تبنّت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار اساسي يتحقق من خلاله تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، وقد ركز مفهوم التنمية الذي تتبنّاه استراتيجية مصر ٢٠٣٠ على الابعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والتي تشكل عشر محاور، حيث تضمن الجانب الاقتصادي على المحور الأول: التنمية الاقتصادية والمحور الثاني: الطاقة والمحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي و المحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، بينما تضمن الجانب الاجتماعي المحور الخامس: العدالة الاجتماعية و المحور السادس: الصحة والمحور السابع: التعليم والتدريب و المحور الثامن: الثقافة، اما الجانب البيئي فقد تضمن المحور التاسع: البيئة والمحور العاشر: التنمية العمرانية. وقد تم وضع أهداف عامة تنقسم إلى اهداف فرعية محدده بكميات مستهدفة ومزودة بمؤشرات لقياس لمتابعة الأداء. كذلك شملت التحديات التي تحول دون تحقيق المستهدفات الكمية وبرامج وسياسات ومشروعات تتصدى للتحديات تطبق في ضوء مدى نجاح التنفيذ (رئاسة الوزراء، ٢٠١٨).

والجدير بالذكر أن صياغة الأهداف العامة والفرعية لاستراتيجية مصر ٢٠٣٠ تتوافق إلى حد كبير للغاية مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

٤ / ٢ مقارنة نتائج مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤ / ٢ /١ استعراض أسباب اختيار منطقة الدول العربية والجزائر والهند والبرازيل لعقد المقارنة

بعد استعراض نتائج تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي والدولي بشكل موجز وشامل على المستوى الدولي والإقليمي حيث تتبع مصر منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهوه التصنيف الدي تعتمده عليه الدراسات في اغلب

المؤسسات العالمية ومراكز البحوث نظرا لما تتمتع به هذه الدول من أوجه تشابه اقتصادية واجتماعية وبيئية تميزها عن باقي مناطق دول العالم.

وفي هذا الجزء نستكمل استكشاف الوضع الراهن لمصر بالتركيز أكثر على المناطق والدول المشابه. للوقوف على وضع أكثر تفصيلا عن نتائج سعي مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتحقيق هذا الغرض وللوقوف على مدى ما تحقق من انجاز نقارن وضع مصر على أكثر من محور كلاتي:

ندرس الوضع الحالي لمصر مقارنة بالدول العربية حيث إن هذه الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة وتجمعهم العديد من الروابط والخصائص والأهداف ومن ثم يمكن قياس ما حققته هذه الدول من نجاح في تبني أهداف التنمية المستدامة من جه، ومن جه أخرى اظهار مدى التباين في النتائج التي تحققت وتركيز كل قطر على أهداف بعينها دون الاخرى والتحديات التي تواجهها بعض الدول، وأخيرا مكان مصر في هذا المضمار.

ثم تتجه المقارنة إلى مزيد من التفصيل عن أهداف التنمية المستدامة ١٧ كمحور أخر بين مصر وثلاث دول أخرى، حيث تجمع مصر وكل دولة منها مجموعة من المقومات والخصائص المتشابه، فجميعهم من دول العالم الثالث وتتميز بارتفاع اعداد السكان وتواجه تحديات متشابه إلى حد ما كما يظهر ذلك في نتائج المقارنة، الجدير بالذكر أن أكثر الدول تشابه وصالحه للمقارنة مع مصر دولة الجزائر كدولتين تتبع منطقة الدول العربية ومنطقة شرق البحر المتوسط وشمال أفريقيا.

وأخيرا نقارن بين مصر والبرازيل للوقوف على مدى تحقيق الغايات ١٩٦ التي تمثل الأهداف ١٧ للتنمية المستدامة. وقد تم اختيار البرازيل استكملا للمقارنة السابقة على مستوى الأهداف وبسبب أن البرازيل هي الأقرب إلى مصر من حيث المكانة في تحقيق الأهداف ١٧ من الهند أو الجزائر.

٤ /٢ /٢ التنمية المستدامة في مصر ومنطقة الدول العربية

تربط المنطقة العربية ٢٢ دولة أواصر مشتركة من حيث التاريخ واللغة والثقافة، وهي تشمل كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السابق تناولها فيما عدا إيران، لكن نظرا لأهمية المنطقة فهي تمثل المنطقة الإقليمية لمصر تتناول الدراسة مزيد من التحليل لأهم النتائج المتوفرة من البيانات المتاحة (Sachs, 2019) والتي نوجزها فيما يلي:

يوضح الشكل رقم (٢أ) ورقم (٢ب)_[١] التفاوت الكبير في المنطقة العربية، فكما تحقق بعض الدول نجاحات مبهرة تشهد دول أخرى صراعات وحروب مأساوية، لكن تواجه المنطقة العديد من التحديات والفرص المتشابهة، وبشكل عام لا تستطيع الدول الأكثر فقرًا في المنطقة تقديم ولو حتى القليل من أهم العوامل الأساسية لتيسير الرفاه لمواطنيها وتتخلف المنطقة ككل عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وذات الوقت، هناك اتجاهات إيجابية في العديد من أوجه النجاح في مجالات مرتبطة بعمق بأهداف التنمية المستدامة.

ثلثا الدول العربية أو أكثر من تحقيق الأهداف المتعلقة بالحدّ من وفيات الأمهات وحديثي الولادة والأطفال، أو على الطريق نحو تحقيق ذلك، وتحقق تقدم ملحوظ في التوجهات نحو مجالات إتاحة الخدمات، مثل الوصول الشامل إلى الطاقة الكهربائية والوصول إلى الإنترنت، كما ظهرت توجهات إيجابية أخرى تتجلى في معدلات تحصين الأطفال الرضع، وتوفير الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية ووقود الطهو النظيف. وتشترك المنطقة في عدد من التحديات المتعلقة بالصراعات والعنف وسوء الإدارة؛ وكذلك الموارد المائية ومصايد الأسماك وسوء التغذية (الجوع والسمنة) والتخلص من الكربون والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وتفعيل دور المرأة في المجتمع؛ والبحوث والابتكار والتوظيف.

---

[١] المصدر: ٢أ، ٢ب (Sachs, 2019) ص ٣٢-٣٣.
التقييم بين (١٠٠-٠) وتستخدم ألوان إشارات المرور الضوئية (أخضر أو أصفر أو برتقالي أو أحمر) للإشارة إلى الأداء المتحقق. بالإضافة إلى ذلك، تشير الأسهم إلى الاتجاهات الراهنة في تحقيق أهداف المؤشرات التي تتوفر عنها بيانات لعدة سنوات.

تقدم المنطقة أداء ضعيف في الهدف الثاني (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف الخامس (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات)، كما تواجه المنطقة تحديات ضخمة في الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف السادس (المياه النظيفة والصرف الصحي)، والهدف السابع (الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة)، والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف الرابع عشر (الحياة تحت الماء) والهدف السادس عشر (السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة).

الشكل رقم (٣) يقارن بين الدول العربية في إنجاز أهداف التنمية المستدامة طبقا للبيانات المتوفرة في تقرير التنمية المستدامة للمنطقة العربية (SDGCAR، ٢٠١٩).

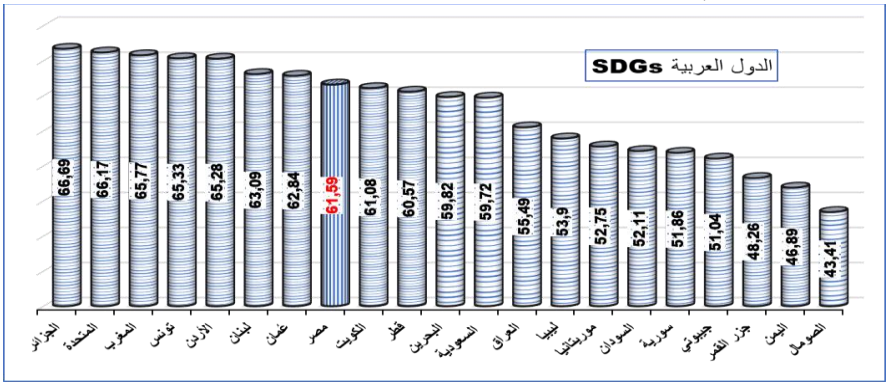

الشكل رقم (٣) يبين أن خمسة دول قد قطعت ثلثي الطريق في عام ٢٠١٩، حيث بلغ إجمالي درجاتها على المؤشر ٦٥ درجة. وهذه الدول هي الجزائر، والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس والأردن، في حين تحقق المنطقة في المتوسط ٥٨ درجة من أصل ١٠٠ درجة (SDGCAR، ٢٠١٩)

ويبين الشكل رقم (٢ أ، ٢ب) أن دول المنطقة قد درجات حمراء (تواجه تحديات رئيسية) في نسبة ٪ ٥١ من جميع الأهداف، ولم يتحقق حتى الآن سوى أربعة أهداف من السبع عشر هدفاً في خمس دول في المنطقة (العراق والأردن ولبنان وتونس والامارات). وهذا يعني أن ١٧ دولة لم تحقق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة

بعد. كما تواجه الدول الفقيرة والمتأثرة بالحروب الخطر الأكبر في التخلف عن الركب بشكل عام، حيث سجّلت الدول الستة الأقل نموًا وكل من سوريا والعراق، درجات حمراء (تواجه تحديات رئيسية) في أكثر من ١٠ أهداف من أهداف التنمية المستدامة مما يشير إلى أنها بعيدة كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف. بينما تحرز العديد من دول المنطقة تقدما في الاتجاهات الخاصة بالاستدامة البيئية، والمياه، وتغيّر المناخ الهدف السادس (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة) والهدف الثالث عشر (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره)، بينما تحرز تقدم معتدل في أداء أهداف الأمن البيئي. وتواجه المنطقة مشكلة كبيرة فيما يتعلق بتوافر البيانات اللازمة لقياس أداء التنمية المستدامة، ولا سيّما توزيع الثروة والدخل. وبالتحديد الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف العاشر (انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها).

٤ /٢ /٣ مقارنة مدى انجاز أهداف التنمية المستدامة في مصر والجزائر والبرازيل والهند

يتجه البحث لدراسة مكانة مصر بشكل أكثر تفصيلا حيث نقارن بين الوضع الراهن لمصر واتجاهات التحول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكل من الهند والجزائر والبرازيل على أساس النتائج الإجمالية وعلى أساس الأهداف السبعة عشر، ثم نقارن بين مصر والبرازيل على أساس مؤشرات القياس:

جدول رقم (١)

وجه المقارنة	الهند	مصر	البرازيل	الجزائر
المكانة على مستوى العالم	115	92	57	53
درجة المؤشر	61.1	66.2	70.6	71.1
متوسط درجة المنطقة	65.9	57.8	67.1	57.8
الاثار الغير مباشرة	99.4	98.7	97.7	97
أعلى انجاز في الأهداف ال 17	12،13	13	7	1
بدرجة	94.5	97.8	94	97.8
التحديات الرئيسية في الأهداف	2،5،9،10	5،9،10	9،10	9،14

أولا المقارنة على أساس النتائج الاجمالية بين مصر والجزائر والبرازيل والهند

يوضح الجدول رقم (١) المقارنة على اساس النتائج الاجمالية بين مصر وكل من الهند والبرازيل والجزائر طبقاً للبيانات المتاحة من تقرير التنمية المستدامة للمنطقة العربية ٢٠١٩ (SDGCAR، ٢٠١٩).

ثانيا على مستوى الأهداف

يوضح الشكل رقم (٤) مدى التشابه والاختلاف بين كل من مصر والهند والبرازيل والجزائر على أساس مدى الإنجاز الذي تحقق في الاهداف ال ١٧ للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ (Sachs, 2019)[٢]:

وتوضح فيما يلي ملخص للوضع الراهن والجهود المبذولة في الدول الأربعة (Sachs, 2019):

[٢] جميع الاشكال والجداول في هذا الفصل من تصميم الباحث، والبيانات من تقرير التنمية المستدامة ٢٠١٩ صفحات متعددة.

الشكل رقم (٤) أهداف التنمية المستدامة في مصر والجزائر والهند والبرازيل

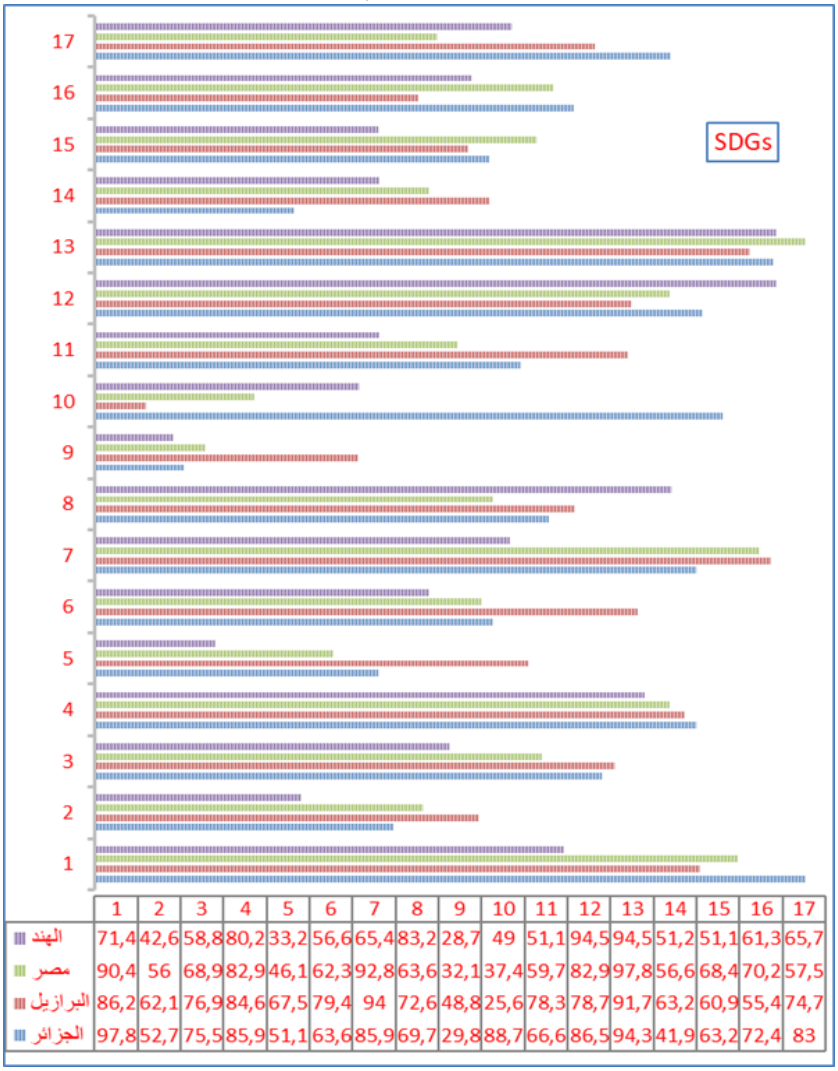

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
الهند	71,4	42,6	58,8	80,2	33,2	56,6	65,4	83,2	28,7	49	51,1	94,5	94,5	51,2	51,1	61,3	65,7
مصر	90,4	56	68,9	82,9	46,1	62,3	92,8	63,6	32,1	37,4	59,7	82,9	97,8	56,6	68,4	70,2	57,5
البرازيل	86,2	62,1	76,9	84,6	67,5	79,4	94	72,6	48,8	25,6	78,3	78,7	91,7	63,2	60,9	55,4	74,7
الجزائر	97,8	52,7	75,5	85,9	51,1	63,6	85,9	69,7	29,8	88,7	66,6	86,5	94,3	41,9	63,2	72,4	83

الهند: تظهر الهند أنها لم تحقق أي هدف من الأهداف ١٧، وأنها مازالت تواجه تحديات في الأهداف: ٨ و١٢ و١٣ و١٧، وتعاني من وجود تحديات جوهرية في الأهداف ١ و٤ و١٤ و١٥، وتواجه تحديات رئيسية ومشاكل ضخمة في الأهداف ٢ و٣ و٥ و٦ و٧ و٩ و١٠ و١١ و١٦.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الهند فإن البيانات توضح أنها تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالهدف ١ و٢ و١٣، وتحرز تقدما كبيرا في جهودها فيما يتعلق بالأهداف: ٢ و٣ و٦ و٧، بينما لا تحقق المساعي المبذولة أي تقدم فيما يتعلق بالأهداف: ٥ و٩ و١١ و١٤ و١٦، ابعد من ذلك تواجه الهند تدهور في الهدف ١٥، وتواجه مشاكل فجوة معلومات بخصوص الأهداف ٤ , ١٠ و١٢ و١٧.

مصر : الوضع الراهن يظهر أن مصر لم تصل مصر إلى التحقيق الكامل لاي هدف من أهداف التنمية المستدامة على الاطلاق وأنها مازالت تقابل تحديات فيما يتعلق بالأهداف: ١ و٧ و١٢ و١٣ ١٥، وتواجه تحديات جوهرية فيما يتعلق بالأهداف: ٤ و٦ و١١ و١٧، وتواجه تحديات رئيسية ضخمة فيما يتعلق بالأهداف: ٢ و٣ و٥ و٨ و٩ و١٠ و١٦. وتحقق مصر تقدم إجابي رائع وتسير على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف في جهودها المبذولة فيما يتعلق بالأهداف: ١ و٧ و١٣، وتحقق تحسنا ملحوظاً في مساعيها في الأهداف: ٢ و٣ و٥ و٦ و٨ و٩ و١٤، وتفشل مساعيها في تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بالأهداف ٤ و١١، كما أنها مازالت تعاني من فجوة عدم توافر البيانات بخصوص الأهداف: ١٠ و١٢ و١٦ و١٧.

البرازيل: الوضع الراهن في البرازيل يبين أنها لم تحقق إلا الهدف رقم ٧ من الأهداف السبعة عشر، وأنها مازالت تواجه تحديات في الأهداف: ٩ و١٧، وتعاني من وجود تحديات جوهرية الأهداف: ١ و٢ و٤ و٥ و٦ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥، وتواجه تحديات رئيسية ومشاكل كبيرة فيما يتعلق بالأهداف: ٣ و٨ و١٠ و١٦. وفي إطار الجهود التي تبذلها البرازيل فإن البيانات توضح أنها تسير على المسار الصحيح

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالهدف ٦ و٧، وتحرز تقدما كبيرا في جهودها فيما يتعلق بالأهداف: ٢ و٣ و٥ و٩ و١١ و١٤ و١٧، بينما لا تحقق المساعي المبذولة أي تقدم فيما يتعلق بالأهداف: ٨ و١٣ و١٥ و١٦، وتواجه البرازيل تدهور في الهدف الأول، وتواجه مشاكل فجوة معلومات بخصوص الأهداف ٤ , ١٠ و١٢.

الجزائر: الوضع الراهن في الجزائر يبين أنها لم تحقق أي هدف من الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، وأنها مازالت تواجه تحديات في الأهداف: ١ و٤ و٧ و١٠ و١٢ و١٧، وتعاني من وجود تحديات جوهرية في الأهداف ٣ و٥ و٦ و١١ و١٣ و١٥، وتواجه تحديات رئيسية ومشاكل كبيرة فيما يتعلق بالأهداف ٢ و٨ و٩ و١٤. وفي إطار الجهود المبذولة من الجزائر فإن البيانات توضح أنها تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالهدف الأول والتاسع، وتحرز تقدما ملحوظا في جهودها فيما يتعلق بالأهداف: ٣ و٥ و٦ و٧، بينما لا تحقق المساعي المبذولة أي تقدم فيما يتعلق بالأهداف: ٢ و٤ و٨ و١١ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦، وتواجه مشاكل فجوة معلومات بخصوص الأهداف ٤ و١٠ و١٢ و١٧.

٤ /٢ /٤ مقارنة بين كل من مصر والبرازيل على مستوى أهم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

تتشابه مصر مع البرازيل في بعض المؤشرات وتختلف عنها في مؤشرات أخرى، على سبيل المثال في الهدف الأول: القضاء على الفقر حققت مصر جهود كبيرة حتى وصلت إلى ٠.٥٪ في الفقر المدقع وبذلك حصلت على الدرجة الخضراء، وحققت نسبة ٩.٥٪ في معدل الفقر العادي وحصلت على الدرجة البرتقالي وتشير اتجاهات الجهود المبذلة أن مصر تسير على المسار الصحيح في كلا المؤشران، في حين أن البرازيل حققت ٤.٣ و١١.٢ وحصلت على الدرجة الصفراء والبرتقالي على التوالي، لكن اتجاهات التحول تشير إلى أن المساعي تسير في الاتجاه المخالف، وبالنسبة

للهدف الثاني: حققت مصر نتائج إيجابية للغاية في القضاء على نقص التغذية وإنتاجية الحبوب ومستوى التغذية البشرية وتسير مساعها على المسار الصحيح، ولكن تعاني من مشاكل في التقرزم وتسير في الاتجاه الصحيح لمعالجة هذه المشكلة وتعاني من ارتفاع نسبة السمنة وتسجل تدهور في هذا المؤشر، وجهودها تعكس ايضًا تراجع في المسار في هذا الاتجاه في حين أن البرازيل تحقق نتائج إيجابية للغاية في هذه المؤشرات ولكن تحصل على الدرجة البرتقالي فيما يتعلق بالسمنة ومستوى التغذية البشرية. وجهودها لا تحقق اتجاهات إجابيه على المسار الصحيح. وهكذا يبين الجدول التالي [٣] أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين كل من مصر والبرازيل في كل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

[٣] بيانات الجدول من تقرير التنمية المستدامة ٢٠١٩ من صفحات متفرقة.

الهدف/ المؤشر	مصر			البرازيل		
	القيمة	التصنيف	الاتجاه	القيمة	التصنيف	الاتجاه
SDG1 - القضاء على الفقر						
المؤشر العددي للفقر عند 1.90 دولار في اليوم (٪ من السكان)	0,5	●	↑	4,3	●	↓
المؤشر العددي للفقر 3.20 دولار في اليوم (٪ من السكان)	9,5	●	↑	11,2	●	↓
SDG2 - القضاء على الجوع						
انتشار نقص التغذية (٪ من السكان)	4,5	●	↑	2,5	●	↑
انتشار التقزم (الطول المنخفض بالنسبة للعمر) في الأطفال دون الخامسة ٪	22,3	●	↑	7,1	●	↑
انتشار الهزال عند الأطفال دون سن الخامسة (٪)	9,5	●	↑	1,6	●	↑
انتشار السمنة، مؤشر كتلة الجسم ≤ 30 (٪ من السكان البالغين)	32	●	↓	22,1	●	↓
محصول الحبوب (طن / هكتار)	7,1	●	↑	4,2	●	↑
مؤشر الإدارة المستدامة للنيتروجين	0,7	●	..	0,6	●	..
مستوى التغذية البشرية (الأفضل 2-3 الأسوأ)	2,2	●	↑	2,4	●	↓
SDG3 - صحة جيدة ورفاهية						
معدل وفيات الأمهات (لكل 100 ألف مولود حي)	33	●	↑	44	●	↑
معدل وفيات الولدان (لكل 1000 مولود حي)	11,6	●	↑	8,5	●	↑
معدل الوفيات ، أقل من 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي)	22,1	●	↑	14,8	●	↑
الإصابة بمرض السل (لكل 100،000 نسمة5	13	●	↑	44	●	→
الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية (لكل 1000)	0	●	↑	0,2	●	→
معدل الوفيات حسب العمر بسبب الأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان، السكري، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة في السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و70 سنة (لكل 100 ألف نسمة)	27,7	●	→	16,6	●	↑
معدل الوفيات المعياري حسب العمر الذي يعزى إلى تلوث الهواء المنزلي وتلوث الهواء المحيط (لكل 100.000 نسمة)	109	●	..	30	●	..
معدل وفيات حوادث المرور (لكل 100.000 من السكان)	133	●	↗	22,6	●	↓
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	70,5	●	→	75,1	●	↗
معدل خصوبة المراهقين (المواليد لكل 1000 امرأة أعمارهم بين 15-19)	51	●	→	62,7	●	→
الولادات تحت إشراف موظفين صحيين مهرة (٪)	91,5	●	..	99,1	●	↑
النسبة المئوية للرضع الباقين على قيد الحياة الذين تلقوا لقاحين أوصت بهما منظمة الصحة العالمية (٪)	74	●	↑	89	●	↓
مؤشر تتبع التغطية الصحية الشاملة (0-100)	65,2	●	→	70	●	→
الرفاهية الذاتية (متوسط درجات السلم، 0-10)	4	●	↓	6,2	●	↑
SDG4 - تعليم عالي الجودة						
صافي معدل القيد الأساسي (٪)	97	●	→	95,5	●	↓
معدل إتمام المرحلة الثانوية الدنيا (٪)	81	●	↓	71,8	●	..
معدل معرفة القراءة والكتابة بين 15-24 عامًا، لكلا الجنسين (٪)	88,2	●	..	99	●	..
SDG5 - المساواة بين الجنسين						
الطلب على تنظيم الأسرة راضي بالطرق الحديثة (٪ النساء المتزوجات أو في النقابات الذين تتراوح أعمارهم بين 15-49)	80	●	↑	89,3	●	↑
الإناث إلى الذكور يعني سنوات الدراسة، السكان في سن 25 + (٪)	82,3	●	↑	103,9	●	↑
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (٪)	30,2	●	→	71,2	●	↑
المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (٪)	14,9	●	→	10,7	●	→
SDG6 - المياه النظيفة والصرف الصحي						
السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (٪)	98,4	●	↑	97,5	●	↑
السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (٪)	93,2	●	→	86,1	●	↑
سحب المياه العذبة كنسبة٪ من إجمالي موارد المياه المتجددة	159,9	●	...	1,3	●	..
استنزاف المياه الجوفية المستوردة (م 3 / سنة / فرد)	28	●	..	0,5	●	..
مياه الصرف الصحي البشرية المنشأ التي تتلقى المعالجة (٪)	28,4	●	..	17,5	●	..
SDG7 - طاقة ميسورة ونظيفة						
الحصول على الكهرباء (٪ من السكان)	100	●	↑	100	●	↑
الوصول إلى الوقود والتكنولوجيا النظيفة للطبخ (٪ من السكان)	97,6	●	↑	95,6	●	↑
انبعاثات CO2 من احتراق الوقود / خرج الكهرباء 1.5	1,1	●	↑	0,8	●	↑

SDG8 - العمل اللائق والنمو الاقتصادي						
معدل النمو المعدل (٪)	-2,4		-4,7			..
انتشار الرق الحديث (الضحايا لكل 1000 من السكان)	5,5		1,8			..
البالغون (15 سنة فأكثر) الذين لديهم حساب في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع موفر خدمة الهاتف النقال (٪)	32,8		70			
معدل البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)	11,8		12			
الحوادث المرتبطة بالعمل القاتلة والمتضمنة في (الوفيات لكل 100000)	0,1		0,1			..
SDG9 - الصناعة والابتكار والبنية التحتية						
السكان الذين يستخدمون الإنترنت (٪)	45		67,5			
اشتراكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة (لكل 100 نسمة)	50,1		90,2			
مؤشر الأداء اللوجستي: جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل 1-5	2,8		2,9			
ترتيب جامعات تايمز ، متوسط درجات أفضل 3 جامعات (0-100)	29,7		39			..
عدد مقالات المجلات العلمية والتقنية (لكل 1000 من السكان)	0,1		0,3			
نفقات البحث والتطوير (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	0,7		1,3			
SDG10 - تقليل اللامساواة						
تم تعديل معامل جيني لأعلى دخل (1-100)	49,7		53,9			..
SDG11 - المدن والمجتمعات المستدامة						
المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات التي يقل قطرها عن 2.5 ميكرون (PM2.5) في المناطق الحضرية (ميكروغرام / م 3)	87		12,7			
مصدر محسن للمياه، يتم توصيله بالأنابيب (٪ سكان المدن / إمكانية الوصو	97,9		99			
الرضا عن النقل العام (٪)	71		48			
SDG12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان						
النفايات الصلبة البلدية (كغم / يوم / فرد)	1,4		1			..
النفايات الإلكترونية المتولدة (كجم / فرد)	5,5		7,4			..
انبعاثات SO2 القائمة على الإنتاج (كجم / فرد)	7,6		8			..
انبعاثات SO2 المستوردة (كجم / فرد)	-0,6		0,1			..
SDG13 - العمل المناخي						
نصيب الفرد من انبعاثات tCO2 المتعلقة بالطاقة (tCO2 / للفرد)	2		2,1			
انبعاثات tCO2 المستوردة، معدلة بالتكنولوجيا (tCO2 / للفرد)	-0,2		0,4			..
الأشخاص المتضررون من الكوارث المتعلقة بالمناخ (لكل 100.الف نسمة)	17,2		1964			..
انبعاثات tCO2 المضمنة في صادرات الوقود الأحفوري (كجم / فرد)	155		658			..
SDG14 - الحياة تحت الماء						
متوسط المساحة المحمية في المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي (٪)	64,8		66,1			
المياه النظيفة في مؤشر الصحة المحيطية (0-100)	49,5		59			
النسبة المئوية لمخزون الأسماك المفرط في الاستغلال أو الانهيار من قبل المنطقة الاقتصادية الخالصة (٪)	27,4		33,7			
الأسماك التي يتم صيدها بشباك الجر بشباك الجر (٪)	34,5		17,5			
SDG15 - الحياة على الأرض						
متوسط المساحة المحمية في المواقع الأرضية المهمة للتنوع البيولوجي (٪)	39,6		47,6			
متوسط المساحة المحمية في مواقع المياه العذبة المهمة للتنوع البيولوجي ٪	28,5		15,6			
مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع (0-1)	0,9		0,9			
إزالة الغابات الدائمة (متوسط سنوي 5 سنوات ٪)	0		0,4			..
تهديدات التنوع البيولوجي المستوردة (لكل مليون نسمة)	0,3		0,9			..
SDG16 - السلام والعدالة والمؤسسات القوية						
جرائم القتل (لكل 100.000 نسمة)	2,5		29,5			
السكان الذين يشعرون بالأمان يمشون بمفردهم ليلاً في المدينة أو المنطقة التي يعيشون فيها (٪)	87		33,6			
حقوق الملكية (1-7)	3,6		4,3			..
تسجيلات المواليد بالسلطة المدنية، الأطفال تحت سن 5 (٪)	99,4		96,4			..
مؤشر مدركات الفساد (0-100)	35		35			
الأطفال من سن 5-14 عامًا المشاركين في عمل الأطفال (٪)	0,7		6,6			..
تحويلات الأسلحة التقليدية الرئيسية (الصادرات)	0		0			..
مؤشر حرية الصحافة (الأفضل 0-100 الأسوأ)	56,7		31,2			
SDG17 - الشراكات من أجل الأهداف						
الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	5,4		10,1			
دول أخرى: الإيرادات الحكومية باستثناء المنح (٪ GDP)	21		27,2			
نتيجة الملاذ الضريبي (الأفضل 0-5 أسوأ)	0		0			..

٥. النتائج والتوصيات

أولا النتائج

استنبطت الدراسة مجموعة من النتائج الهامة، بعضها منها ذكر سالفا في الفصل السابق، بالإضافة إلى نتائج يمكن تلخيصها في النقاط الأتية:

- مفهوم الاستدامة مفهوم عريق له جذور قديمة، ومرتبط بأغلب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ويمتد أصله في الفكر الاقتصادي مقترنا بفكرة الندرة والاستخدام الأمثل للموارد وبخاصة الموارد غير المتجددة، والمحافظة وصيانة الموارد الاقتصادية المتجددة واستمرارية انتاجيتها ونموها ورفع كفاءتها، وهو مفهوم قديم وحديث في نفس الوقت يمتد فيه الجدل العلمي منذ نظرية مالتس للسكان وحتى الآن.
- استقر تعريف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" طبقا لتقرير برونتلاند1987.
- تتبلور للتنمية المستدامة في ثلاث جوانب أساسية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (والحقيقة أن الجانب الاجتماعي تختلط فيه التنمية المستدامة مع البعد الاقتصادي، كما أن الاقتصاد يمثل الجانب الاكبر في البعد البيئي)، وترتبط بالتنمية المستدامة أبعاد جوهرية مشتقة جميعها من الجوانب الثلاثة سالفة الذكر، أهمها البعد التكنولوجي والبعد المؤسسي ومدى تأثيرهما القوي على نتائج التنمية المستدامة.
- تؤكد الدراسة على أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم مركب، ويكمن التحدي في الترابط المعقد بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم يحتاج إلى متخصصين ماهرين لوضع الأهداف والخطط التنفيذية لها ومتابعتها، فأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هي جزء متكامل ومترابط ويؤثر في بعضه البعض ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض.

- أن تخطيط البرامج ووضع السياسات من خلال منظور التنمية المستدامة يحل فكرة التعارض ويقضي على مفهوم المقايضة في انجاز الأهداف، مثل المفاهيم التي قد تبدو متعارضة بين مبدأ الكفاءة والانصاف أو بين تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والمحافظة على البيئة.
- تبلور الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال الاهتمام المتنامي الذي انبثق عن الاجتماعات الأممية وفرعها بدءً من مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية وإعلان ستوكهولم عام ١٩٧٢، ثم المؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية وتقرير برونتلاند 1987 (Brundtland Report) عام ١٩٨٧، ثم مؤتمر قمة الأرض في ريو ١٩٩٢، ثم مؤتمر سبتمبر ٢٠٠٠ والأهداف الانمائية للألفية (MDGs)، ثم القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD) بجوهانسبرغ ٢٠٠٢، ثم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٢ (ريو + ٢٠)، وصولا لمؤتمر "**تحويل عالمنا**" **(Transforming our World)** في الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة ٢٠١٥ وانطلاق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (Sustainable Development Goals, SDGs). وتطورت التنمية المستدامة بهذا القدر الذي ربط بين أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والاهداف التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة.
- التوسع في أهداف التنمية المستدامة ووصولا بالأهداف إلى سبع عشر هدف عام و١٦٩ غاية وأعداد متزايدة من المؤشرات الهادفة إلى قياس دقيق لمدى الإنجاز المحقق واتجاهاته أدي إلى نتيجتين، الأولى فتح مجالات بحثية عميقة لتحديد درجة ارتباط الاهداف والتأثيرات المتداخل لبعضها على البعض، ومن ثم يمكن وضع تشخيص أو خريطة طريق لكل بلد في تحديد النهج المناسب لها، والنتيجة الثانية إعادة اختصارها من جديد إلى ٦ محاور للتبسيط من درجة تزاحم الأهداف والغايات، وهذا ما تم اقتراحه في تقرير التنمية المستدامة عام ٢٠١٩، حتى يمكن مساعدة الحكومات على تطوير استراتيجية تنفيذ واضحة.

ثانيا التوصيات

توصي الدراسة بضرورة زيادة تشجيع البحوث الاقتصادية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ودعمها، وضرورة مراعاة متخذي القرارات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي للمستقبل النقاط الاتية:

- أن التنمية المستدامة كمنظور معياري لا يمكن لأيديولوجية أو سياسة أن تتجاهلها أو تفشل في معالجتها، فهي مقبولة على نطاق واسع كهدف سياسي واقتصادي واجتماعي مرغوبة بين العديد من المؤسسات المعنية بالتنمية المستقبلية للموارد. وأن هناك من شبهها بأنها مثل الأمومة والله من الصعب عدم الموافقة عليها، وبهذا المفهوم المعياري يجب أن ترسم الحكومات خطط الطريق برؤية شاملة لما يجب أن يكون عليه المجتمع المتقدم، مع مراعاة أنه لا يوجد نهج واحد يناسب جميع الدول لتعبئة وحشد الآليات المختلفة للحكومات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة (SDGs).

- بذل مزيد من الجهود للقضاء على الجوع ولإنهاء سوء التغذية وتحقيق العدالة والمساواة وبناء مجتمعات قائمة على الابتكار، وتخصيص المزيد من الموارد للبحوث والتطوير والتكنولوجيا.
- ضرورة مواصلة الجهود للتحوّل للزراعة المستدامة وكفاءة استعمال المياه والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة والسلامة البيئية.
- إن النزاعات والعنف تجعل أهداف التنمية المستدامة بعيدة المنال ومن ثم يجب انهائها.
- من الضروري بذل المزيد من الجهود في التحديات التي تواجه مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتحديد فيما يتعلق بالهدف الثاني: القضاء على الجوع بخصوص مشكلة التقزم في الأطفال وانتشار السمنة عند البالغين، والهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاهة بخصوص معدل الوفيات حسب العمر بسبب أمراض

القلب والأوعية الدموية والسرطان، السكري، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة في السكان وأيضا معدل خصوبة المراهقين والرفاهية الذاتية، والهدف الخامس: المساواة بين الجنسين بخصوص نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة و المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب، والهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي بخصوص سحب المياه العذبة كنسبة من إجمالي موارد المياه المتجددة، وفي الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي بخصوص معدل البالغون (١٥ سنة فأكثر) الذين لديهم حساب في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع مقدم خدمة الهاتف النقال وايضاً معدل البطالة، والهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية بخصوص نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت ونسبة نفقات البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، والهدف العاشر: تقليل اللامساواة فيما يتعلق بتعديل معامل جيني لأعلى دخل، والهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة (المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات التي يقل قطرها عن ٢.٥)، والهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء بخصوص المؤشر الخاص بالمياه النظيفة في مؤشر الصحة المحيطية، والهدف السادس عشر: السلام والعدالة والمؤسسات القوية بخصوص مؤشر مدركات الفساد ومؤشر حرية الصحافة.

قائمة المراجع

References

1. Adams, W. (1990). Green Development. *Routledge, London.*
2. Adams, W. (2001). Green Development: Environment and Sustainability. *in the Third World, second edition, Routledge, London.*
3. Armistead, D. (2011). *Symposium on community social and economic change in the new economy.* Ball State University, Muncie.
4. Barbier, E. (1987). 'The concept of sustainable economic development. *Environmental Conservation, 14,2,* pp. 101–10.
5. Beckerman, W. (2003). A Poverty of Reason: *Sustainable Development and Economic Growth. Oakland*.
6. Bigg, T. (2004). The World Summit on Sustainable Development: was it worthwhile? *in Bigg, T. (ed.) Survival for a Small Planet: The Sustainable Development Agenda, Earthscan/IIED, London*, pp. 3–22.
7. Boserup, E. (1981). Population and Technological Change: *A Study of Long-Term Trends. Chi cago: University*.
8. Brown, L. R. (1981). Building a Sustainable Society, *New York: Norton.*
9. Conway, G. (1987). 'The properties of agroecosystems. *Agricultural Systems, 24, Penguin, London.*, pp. 95–117.
10. Delmotte, M., & etal. (2018). *Global warming of 1.5°C.* An IPCC Special Report, Switzerland. Retrieved from https://www.ipcc.ch/
11. Dixon and Fallon. (1989). The Concept of Sustainability: Origins, Extensions, and Usefulness for Policy. *Washington, DC: The World Bank. Environment Department, Division Working Paper No. 1989-1.*
12. Finger, M. (1994). Environmental NGOs in the UNCED process. *in Princen, T. and Finger, M. (eds) Environmental NGOs in World Politics, Routledge, London*, pp. 186–213.
13. Gaspar, V., Amaglobeli, D., Garcia-Escribano, M., Prady, D., & Soto, M. (2019). *Fiscal Policy and Development: Human, Social, and Physical Investment for the SDGs.* IMF.

14. Haeckel, E. (1866). *Generelle Morphologie der Organismen.* Berlin. Von https://www.biodiversitylibrary.org/item/52177#page/464/mode/1up abgerufen
15. Hediger, W. (2000). *Sustainable development and social welfare.* Zurich: Ecological Economics Volume 32, Issue 3, March 2000, Pages 481-492. Retrieved from https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0921800999001172
16. International Union for Conservation of Nature. (1980). World Conservation Strategy: Living Resource Conservation for Sustainable Development. *Gland, Switzerland: IUCN.*
17. Jacobs, M. (1995). Sustainable Development, Capital Substitution and Economic Humility: A Response to Beckerman'. *Environmental Values 4:57--68.*
18. Jared. Diamond (2005) Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed. *New York: Viking/Penguin Group.*
19. Khan, H. (1976). The Next Two Hundred Years. *A Scenario for America and the World. New York: Morrow*.
20. Lomborg, B. (2001). The Skeptical Environmentalist: Measuring the Real State of the World. *New York*.
21. Malena, C. (2000). Beneficiaries, mercenaries, missionaries and revolutionaries: unpacking NGO involvement. *in World Bank financed projects', IDS Bulletin, 31,3*, pp. 19–34.
22. Mather, A., & Chapman, K. (1995). Environmental Resources. *Longman, London*.
23. Mawhinney, M. (2002). Sustainable Development: Understanding the Green Debates, *Blackwell, Science, Oxford.*, 5.
24. McNeill, D. (2000). The concept of sustainable development. *in Lee, K., Holland, A. and McNeill, D. (eds) Global Sustainable Development in the Twenty-First Century, Edinburgh University Press, Edinburgh*, pp. 10–29.
25. Meadows, D., & etal. (1972). Limits to Growth.
26. Mitchell, G., & and Dorling, D. (2003). An environmental justice analysis of British air quality', Environment and Planning. *A, 35*, 909–29.
27. Myers, N. (ed.). (1984). *Gaia: An Atlas of Planet Management. Garden City, NY.*

28. O'Riordan, T. (1995). Environmental Science for Environmental Management. *Longman, London.*, 21.
29. Peeters, J. (2012). *Sustainable development: a mission for social work? A normative approach.* Utrecht University Repository: Journal of Social Intervention: Theory and Practice, volume 21, issue 2, pp. 5 – 22. Retrieved from http://www.journalsi.org
30. Potter, R., Binns, J., Elliott, J., & Smith, D. (2004). Geographies of Development, second edition, *Addison Wesley Longman, Harlow.*
31. Redclift, M. (1993). Sustainable Development: Needs, Values, Rights'. *Environmental Values 2:3-20.*
32. Rogers, P., Jalal, K., & Boyd, J. (2008). An introduction to sustainable development. *Ear thscan in the UK and USA.*
33. Romer, P. (1986). *Increasing Returns and Long Run Growth".* University of Chicago Press: Journal of Political Economy.
34. SACHS, J. D. (2015). *THE AGE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT.* NEW YORK: COLUMBIA UNIVERSITY PRESS.
35. Sachs, J. S.-T. (2019). *Sustainable Development Report 2019.* New York.
36. SDG Knowledge hub. (2015). First Meeting of IAEG-SDG. *a project by IISD New York.*
37. Simon, J. L. (19981). The Ultimate Resource. *Princeton, NJ: Princeton University Press.*
38. Solow, R. (1991). Sustainability: An economist's perspective. Retrieved from https://sustainability.psu.edu/fieldguide/resources/solow-r-1991-sustainability-an-economists-perspective/
39. Stenseth, N. (1992). Bäerekraftig Utvikling- bak flosklene'. *In N.C. Stenseth and K. Hertzberg (eds), Ikke bare si det, men gj¢re det! Om bcerekraftig utvikling. Oslo: Universitetsforlaget*.
40. Sustainable Development Solutions Network (SDSN) and the Bertelsmann Stiftung. (June 2019). *Sustainable Development Report.* Network.
41. T. O'Riord (2000) The sustainability debate. *in O'Riordan, T. (ed.) Environmental Science for Environmental Management, second edition, Pearson Education, Harlow,* ،pp. 29–62.

42. Todaro, M. P., & Smith, S. (2006). Economic Development. *Addison-Wesley New York*.
43. Turner, R. (1988). Sustainable Environmental Management. *Belhaven, London.*, P.12.
44. United Nations. (2015). Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015. Retrieved from https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E
45. United Nations. (2015). Sustainable Development Summit 2015. Retrieved from https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/summit
46. United Nations General Assembly. (66th Session. 2012). The Future We Want. *(A/RES/66/288). New York: United Nations.*
47. Viederman, S. (1994). Five Capitals and Three Pillars of Sustainability. *Working Paper from the Jessie Smith Noyes Foundation, mimeo.*
48. Visser, W., & Courtice, P. (2011). *Sustainability Leadership: Linking Theory and Practice.* SSRN Electronic Journal. Retrieved from, https://www.researchgate.net/publication/228320235_Sustainability_Leadership_Linking_Theory_and_Practice
49. WCED. (1987). Our Common Future, *Oxford University Press, Oxford.*, P. 43.
50. World Commission on Environment and Development. (1987). Our Common Future. *Oxford University Press, Oxford.*
51. World Summit on Sustainable Development. (2002). Plan of Implementation of the World Summit on Sustainable Development. 2. Retrieved from http://www.un.org/esa/sustdev/documents/WSSD_POI_PD/English /WSSD_PlanImpl.pdf.
52. Worster, D. (1993). 'The Shaky Grounds of Sustainability Global Ecology. A New Arena of Political Conflict. *London: Zed Books, pp. 132.*

المراجع العربية

١. الامم المتحدة (UNDP). (١٩٩٧). *وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.* نيويورك. تم الاسترداد من http://www.wafainfo.ps/pdf/G_0007.pdf

٢. الامم المتحدة. (١٩٧٢). *مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية.* ستوكهولم.

٣. الأمم المتحدة. (٢٠٠٣). وثيقة الأمم المتحدة E/2003/22.

٤. الأمم المتحدة. (سبتمبر ٢٠١٥). *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ A/RES/70/1.*

٥. الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠١٤). *الدستور المصري.* تم الاسترداد من https://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf

٦. خالد مصطفى قاسم. (٢٠٠٧). *إدارة البيئة المستدامة في ظل العولمة.* الإسكندرية: الدار الجامعية.

٧. رئاسة الوزراء. (٢٠١٨). *استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠ .* تم الاسترداد من https://cabinet.gov.eg/Arabic/GovernmentStrategy/Pages/Egypt%E2%80%99sVision2030.aspx & http://sdsegypt2030.com

٨. سلطان الرفاعي. (٢٠٠٩). *التلوث البيئي أسباب وأخطار وحلول.* عمان: دار أسامة.

٩. شارلز د كولستاد. (٢٠٠٥). الاقتصاد البيئي، ترجمة احمد يوسف عبد الخير، الجزء ١، *جامعة الملك سعود، الرياض: النشر العلمي للمطابع.*

١٠. عامر خضير الكبيسي، وآخرون. (٢٠١٩). *دراسات حول مداخل التنمية المستدامة.* الرياض: دار جامعة نايف للعلوم الأمنية.

١١. عبد الرحمن محمد الحسن. (٢٠١١). *التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.* الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

١٢. عبد العزيز بن عبد الله السنبل. (٢٠٠١). *دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

١٣. عبد العزيز سليم الحربي. (٢٠١٩). *المدخل الاقتصادي في: دراسات حول مداخل التنمية المستدامة*. الرياض: دار جامعة نايف للعلوم الامنية.

١٤. فيحاء نايف المومني، وسعاد جعفر وعمر. (٢٠١٣). *البيئة والتربية البيئية*. الرياض: مكتبة الرشد.

١٥. محمد العيساوي، جليل والعارضي، وهشام العبادي. (٢٠١٢). *الإدارة الإستراتيجية المستدامة، مدخل لإدارة المنظمات في الألفية الثالثة*، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

١٦. محمد سالم البليهد. (٢٠١٩). *دراسات حول مداخل التنمية المستدامة – المدخل التكنولوجي للتنمية المستدامة*. الرياض: دار جامعة نايف للنشر.

١٧. محمد قادري الطاهر. (٢٠١٠). *التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق*. دار الحسين، دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان.

١٨. مركز التميز لأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية: SDGCAR. (٢٠١٩). *تقرير مؤشر ومتابعة التنمية المستدامة المنطقة العربية*. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية (EDA).

١٩. نعيم بن عطا الله الجهني. (٢٠١٥). *التنمية الاجتماعية والبشرية المستدامة في: دراسات حول التنمية المستدامة*. الرياض: دار جامعة نايف للعلوم الامنية.